KING KHALID UNIVERSITY
رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

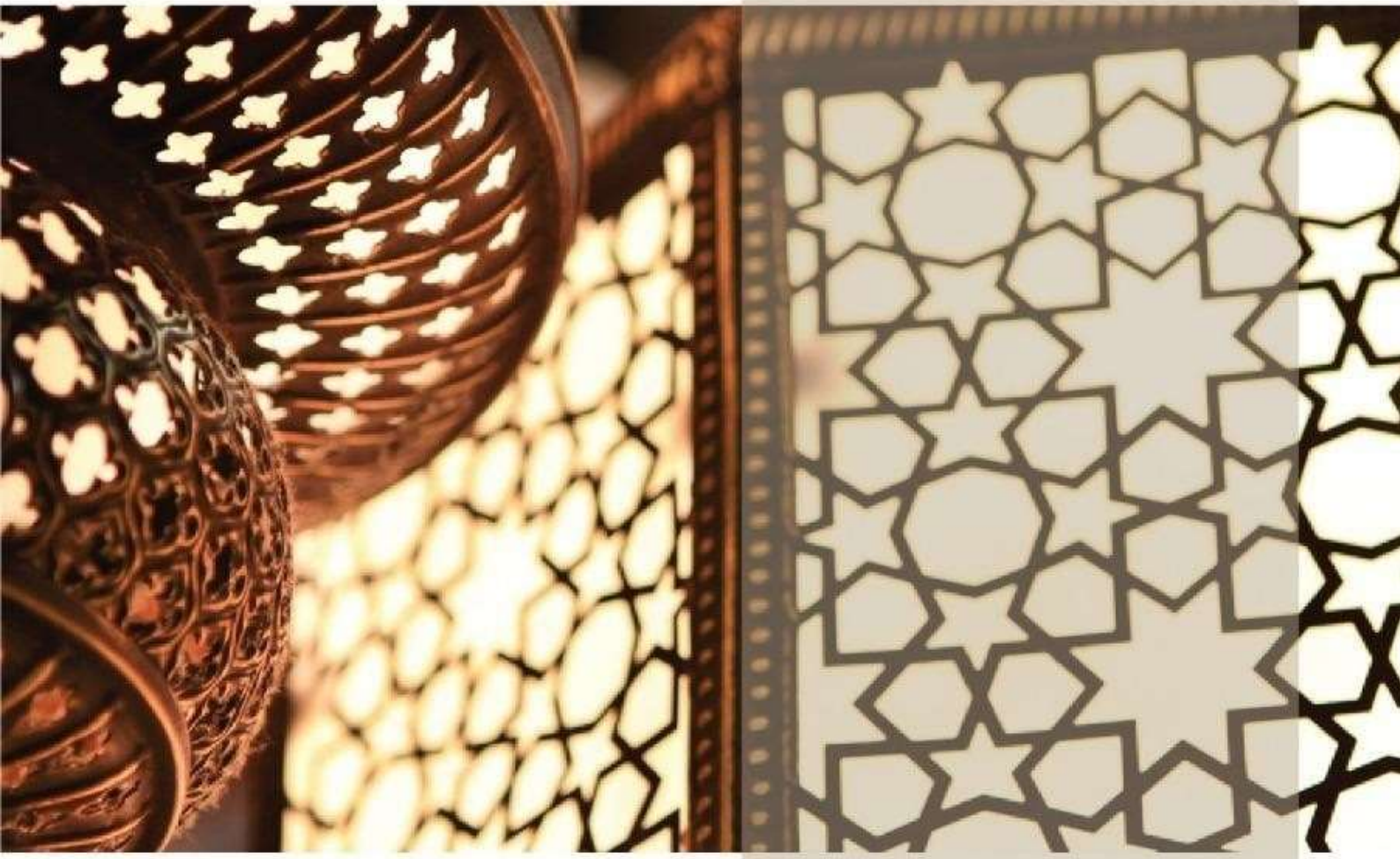

مجلة

جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

علمية - دورية - محكمة

المجلد: الثامن عشر العدد : الأول

التاريخ: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

مجلة علمية - دورية - محكمة

تُعنَى بنشر الأبحاث الشرعية

والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الملك خالد

أبها - المملكة العربية السعودية

المجلد (الثامن عشر) العدد (الأول)

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

رقم إيداع ١٤٢٤/٨١٤

بتاريخ ١٤٢٤/٢/١١هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

١٦٥٨-١١٨٠

الإشـــراف والتحـــرير

المشـرف العـام

أ.د. فالح بـن رجاء الله السلمي

رئيـس الجـامعة

نـائب المشـرف العـام

د. حامد بـن مجدوع القرنـي

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحـــرير

أ.د. خالد بـن محمد القرنـي

الهيئة الاستشارية

معالي الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
الشيخ الأستاذ الدكتور سعد الخثلان	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
الشيخ الدكتور قيس المبارك	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم	عضو هيئة كبار علماء الأزهر
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور زاهر بن عواض الألمعي	أستاذ التفسير وعلومه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل	أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي	أستاذ أصول الفقه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزنيدي	أستاذ الثقافة الإسلامية

أعضاء هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. خالد بن محمد القرني

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة /جامعة الملك خالد.

أعضاء هيئة التحرير

١ **أ.د.محمد بن ظافر الشهري**

أستاذ السنة وعلومها، وعميد كلية الشريعة وأصول الدين / جامعة الملك خالد.

٢ **أ.د. جبريل بن محمد حسن البصيلي**

عضو هيئة كبار العلماء، وأستاذ أصول الفقه/ جامعة الملك خالد.

٣ **أ.د. يحيى بن عبد الله البكري**

أستاذ السنة وعلومها/جامعة الملك خالد.

٤ **أ.د. كمال مولود جحيش**

أستاذ المذاهب المعاصرة/ جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية/ الجزائر

٥ **أ.د. منيرة بنت محمد الدوسري**

أستاذ التفسير وعلوم القرآن/ جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل بالدمام.

٦ **أ.د. عبد الرزاق مبروك بالعقروز**

أستاذ الفلسفة/ جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢/ الجزائر.

٧ **أ.د. أحمد آل سعد الغامدي**

أستاذ الفقه/جامعة الملك خالد.

٨ **أ.د. عرفات أحمد مقبل السهيلي**

أستاذ علم الأديان / جامعة تعز/ اليمن

٩ **د.محمد بن علي القرني**

أستاذ الأنظمة المشارك/ جامعة الملك خالد.

١٠ **د.محمد بن سالم الشغيبي**

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية/جامعة الملك خالد.

رؤيـــة المجلـــة:

ريادة إقليمية في نشر البحث العلمي وسعي للوصول لأفضل تصنيف عالمي في مجالات نشر البحوث.

رسالـــة المجلـــة:

إثراء الحركة العلميّة بخدمة العلم الشرعي بفروعه المختلفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم فيها لتكون واجهة ثقافيّة مشرقةً للجامعة.

قيـــم المجلـــة:

١. الأمانـــة.

٢. العـــدل.

٣. الوسطية.

٤. الإتقـان.

أهـداف المجلـــة:

١. خدمة البحث العلمي الشرعي الدقيق وفق المنهج الصحيح.

٢. معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة وفق الأصول الشرعية.

٣. إثراء الحركة العلمية بالبحوث المتميزة بما يحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.

٤. إيجاد وسيلة لنشر العلوم الشرعية تمكن الباحثين من نشر بحوثهم وفق منهج البحث العلمي.

٥. التواصل العلمي والبحثي مع علماء الإسلام في كل مكان.

٦. الاهتمام بتحقيق التراث الإسلامي ونشره.

عنوان المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

أبها ص.ب: (٩٠١٠)

وتتم المراسلات باسم رئيس هيئة تحرير المجلة:

Email: almajallah@kku.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة

(https://jisais.kku.edu.sa)

قواعد النشر

أولاً – شروط النشر:

١. أن يتقيد البحث بالضوابط الشرعية والسياسات التعليمية والأنظمة المرعية للمملكة العربية للسعودية.

٢. أن يتصف البحث بالأصالة والجدة.

٣. التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.

٤. يمكن للبحث أن يكون جزءًا من كتابٍ للباحث، أو مستلاً من رسالة نال بها درجةً علميةً.

٥. إذا كان البحث قد سبق نشره في منافذ نشر أخرى فلا تتحمل المجلة أية تبعات قانونية حيال ذلك.

٦. ألا يزيد عدد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة، وفي حال الزيادة على ذلك فيعامل باعتباره أكثر من بحث.

٧. يشتمل الملخص على: عنوان البحث، ومشكلة البحث، وأسئلته، والمنهج المتبع، وأهم النتائج.

٨. تشتمل مقدمة البحث على: عنوان الدراسة، مشكلة البحث، أسئلته، المنهج المتبع، الدراسات السابقة، والإضافة العلمية، ثم يذكر مخطط البحث وطريقة ترتيبه.

ثانيًا – تعليمات النشر:

– يقدم الباحث عمله من خلال الإرسال على الموقع الخاص للمجلة:

(https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/faces/login.xhtml)، مدونًا بنظام (word) وفق الآتي:

- نوع الخط (Traditional Arabic).
- نمط المتن: (١٦)، والهوامش والمراجع: (١٢) والعناوين (١٨).

- يرفق مع البحث ما يأتي:

- ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة.
- إرفاق ما يثبت اعتماد ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية من مركز متخصص، بحيث يكون الختم على ذات الترجمة في الـ pdf المرفق.
- ملخص السيرة الذاتية، يتضمن: (الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، أهم الإنجازات العلمية، عنوان المراسلة، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف).

- التزام التوثيق والإشارة إلى مصادر البحث وفق الطريقة الآتية:

- وضع هوامش كل صفحة في أسفلها؛ وتكون أرقام الحواشي بين قوسين.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، معزوة في المتن؛ وتُحَمَّل من خلال هذا الرابط: (https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/).
- يجب أن تكون بيانات المراجع الملحقة في آخر البحث كاملةً وغير مختصرة لكل مرجع، وأن يلتزم في كتابتها بأسلوب MLA.

ثالثًا – إجراءات التحكيم والنشر:

- تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي، وفق اللوائح والأنظمة والضوابط العلمية المتعارف عليها.
- ترتيب البحوث عند نشرها يخضع لاعتبارات فنية، والأصل في ذلك مراعاة الترتيب الزمني.
- تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحث في العدد المناسب، أو إعادة نشره في أي صورة كانت.
- تعبر المواد المنشورة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

محتويات العدد

١ [٤٤-٤] منهج الإسلام في التعامل مع الضعف البشري
د. مها بنت جريس بن محمد جريس (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

٢ [٩١-٤٥] الأحاديث والآثار الواردة في نَجْمِ الثُّرَيّا وعلاقتها بوباء كورونا (جمعا ودراسة)
د. عبد الرحمن بن عمر بن أحمد المدخلي (جامعة جازان)

٣ [١٢٤-٩٢] دراسة حديث (صَوتانِ مَلعونانِ في الدنيا والآخرةِ: مِزمارٌ عند نعمةٍ، ورنَّةٌ عند مصيبة)رواية ودراية
د. منى بنت حسين بن أحمد آل ضيف الله الآنسي (جامعة شقراء)

٤ [١٧٥-١٢٥] ما قيل عنه شرع من قبلنا ونسخ في شرعنا من مسائل الاعتقاد (آيات التوحيد أنموذجاً) دراسة تحليلية استقرائية
د. عفاف بنت محمد بن إبراهيم الراشد الحميد (جامعة القصيم)

٥ [٢١٨-١٧٦] أحاديث عوف الأعرابي المُعلّة بالاختلاف عنه في علل الدارقطني (جمعاً ودراسة)
د. أحمد بن ذيب بن حمود العتيبي (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

٦ [٢٦٠-٢١٩] واقع تعزيز الدعاة إلى الله لثقافة الادّخار عند المدعوين في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ (دراسة تحليلية على عينة من خطب المسجد الحرام)
د. عبير بنت خالد الشلهوب (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

٧ [٣٠٧-٢٦١] التصرف بالاسم التجاري، في النظام السعودي والفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)
د. أحمد بن عبد الله سفران (جامعة الملك خالد)

٨ [٣٥١-٣٠٨] معالجة الإسلام للفقر في ضوء القرآن الكريم
د. ليلى بنت محمد سليمان العقيل (جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن)

٩ [٣٩٣-٣٥٢] الهوية الوطنية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ دراسة عقدية
د. نادر بن بهار متعب العتيبي (جامعة شقراء)

١٠ [٤٤٩-٣٩٤] الأَحَادِيثُ التي نَصَّ الحَاكِمُ في مُسْتَدْرَكِه على أَنَّهُ لا عِلَّةَ لَها وَهِيَ مُعَلَّةٌ في كِتَابِ الإِيمَانِ جَمْعًا وَدِرَاسَةً
د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)

كلمة رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق الخلق، ومجزل النعم والعطايا، وواهب الكرامة الإنسانية كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[الإسراء: ٧٠]، والصلاة والسلام على أشرف الخلق قاطبة، ومعلم الأمة الأول: محمد الصادق الأمين ﷺ وعلى آله وأصحابه الطاهرين والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. وبعد:

فإنَّه ما مِن شكٍ في عِظَم الدور الذي يمثله البحثُ العلمي في تاريخ البشرية وبروز أثر ذلك؛ ولا أدل على هذا من تأثُر الاسم الاصطلاحي في أحقابٍ زمنيةٍ باسم عصر الثورة العلمية وعصر التنوير ونحوها من التصنيفات التي جاءت نتيجةً لتأثير الكشف العلمي في مسارِ التفكيرِ، بل والنظرة إلى الوجود بمختلف كائناته، بحيث يأتي البحث العلمي بمثابةِ الثورة التي باستطاعتها أن تخلق أولوياتٍ وتوجِّهَ الانتباهَ إلى معلوماتٍ بقيتْ مغمورةً لم يطلها تأمّلُ العقلِ البشري حتى شاء الله له ذلك.

وهذه المقدمة توجب أمرين في غاية الأهمية:

أولهما: ضرورة تفريق الباحث العلمي في الدراسات الشرعية بين مسائل العلم في ذاته، وتاريخ العلم، وبالتالي السياقات التي نشأتْ فيها تلك المسائل والأفكار؛ حتى يكون في مأمنٍ من الانحياز اللاشعوري إلى مدرسةٍ أو طائفةٍ أو أيدلوجيا معينة وهو لا يشعر، بل لعله يظن بأنه منحازٌ إلى العلم والحقيقةِ في ذاتها، بينما هو -عند التحقيق- أسير صورةٍ نمطية كرستها الذاكرة الشعبية وجعلتها في مأمنٍ من مراجعات البحث العلمي الجاد.

ثانيهما: يتعين على الإنسانية منحُ التقدير الكبير للمعرفة التي تَنْتُج عن مسيرةِ البحث العلمي القائم على مرتكزين منهجيين هما: **الموضوعية** وتوصيف المعلوم كما هو في ذاته. وجزء كبير من تقديرها يكمن في **الاعتراف بنتائجها**، والانطلاق منها لبناء التراكم المعرفي السليم؛ وهذا يرجع إلى أسٍ فلسفي وجودي يتلخص في: أن الحق واحد لا يتعدد، وأسٍ معرفي يكمن في ضرورة الثقة بالعقل الإنساني، وأنه يستطيع الوصول إلى المعلوم كما يستطيع نقله إلى غيره، من خلال اللغة والتجارِب وغيرها من أدواته التي باتتْ في عصر التكنولوجيا واسعةً ومتعددة.

ومن هنا تأتي ضرورة التأكيد على الجانب المتعلق **بشخصية الباحث العلمي وأخلاقياته**، التي تتمثل في: الأمانة العلمية، والصبر، وامتلاك المهارات والأدوات الضرورية لمجاله البحثي، وأهمها عندي هنا هو الشغف بمجاله العلمي؛ الذي يعني حبَّه وحماستَه واتصالَه الدائم بتطور المعرفة في مجاله، بل والحرص على متابعة ما يتعلق بمجاله من علومٍ ومعارف وخبرات أخرى، بحيث يجد الباحث ذاته فيما يقدمه من كتاباتٍ ومحاضراتٍ وندواتٍ وتجارِب...إلخ. وهذه السمة -بحسب المهتمين بتعريف البحث العلمي وكيفيته- تُعد أحد أهم أركان شخصية الباحث العلمي، فـ"حتمياً يعد تحمس الباحثين للاستفسار حول المشكلة التي تكون في حيز اهتمامهم من أهم الصفات الملحوظة لدى الناجحين منهم. فعندما تستمع لهم وهم يتحدثون حول أعمالهم وتجاربهم، تجد أنه من السهل انتقال ما لديهم من حماسٍ وتحفيزٍ إلى الآخرين. إذ ينتقل إليك شعورٌ ليس فقط فيما إذا كان الموضوع يوحي بشيء مثير وشيق، ولكن أيضا فيما يتعلق بعلاقة العمل البحثي في مجالاتهم العلمية بالمجتمع حولهم. ومن ثم يبدو أن العامل الرئيس المميز وراء قرار أولئك الأفراد كي يصبحوا باحثين وعلماء هو: حبهم للمادة الدراسية" التي هي مجالهم البحثي. والتركيز على هذا الجانب الذاتي في شخصية الباحث له دوره المنعكس على رؤيته للبحث العلمي ذاته، وإدراكه لحقيقة تأثيره في الحقل العلمي والاجتماعي والاقتصادي ونحوها؛ وبالتالي لن يمارِس البحثَ العلمي كمهنةٍ تحقق الربح المالي، أو مجرد وظيفة تمتاز بالرتابة والروتين شأنها شأن سائر المهن التي يعتادها الإنسانُ بمرور الوقت.

وهذا يستدعي لفتَ الانتباه إلى ضرورة التركيز على الآثار السلبية المترتبة من النظر والتعامل مع البحث العلمي كمهنةٍ تُحقق الربح المالي للباحث لا غير؛ والتي من أهمها: فقدان البحث العلمي لعنصر الجدة الذي ينشأ جراء البحث عن مشكلاتٍ والكشف عن معلومات جديدة وإبرازها، كما سيفقد البحث العلمي عنصر الخيال والإبداع، ويفقده اللغة العلمية العالية والمناهج الملائمة لجمع وتحليل المواد العلمية التي تقع بين أيدي الباحثين؛ وهذا الأثر الرجعي -كما تلاحظ- ينشأ عن هذا الجانب الذاتي العميق والخفي في شخصية الباحث ونظرته إلى البحث العلمي.

وأخيراً فإن الإشارة إلى هذا الأثر السلبي على معاملة البحث العلمي كمجردِ وظيفةٍ يستوجب على الباحث أن يدرك ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه، وحفظ الأمانة العلمية والالتزام المطلق بها في كل تعامله العلمي، بدايةً من منهجه في جمع وتحليل المعلومات وانتهاءً بعرض نتائجه بكلِّ إخلاصٍ وتجرد.

رَئِيْسُ التحرِيْر

أ.د. خَالِدُ بْنُ مُحَمَّد القَرْنِيّ

الأَحَادِيثُ التي نَصَّ الحَاكِمُ في مُسْتَدْرَكِه عَلى أَنَّهُ لا عِلَّةَ لَها وَهِيَ مُعَلَّةٌ فِي كِتَابِ الإِيمَانِ جَمْعًا وَدِرَاسَةً

إعداد

د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري

الأستاذ المساعد بقسم السنَّة ومصادرها

كلية الحديث الشريف - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث

موضوع البحث:

الأحاديث التي نصَّ الحاكم في مُسْتدركه على أنَّه لا عِلَّةَ لها وهي مُعَلَّةٌ في كتاب الإيمان.

مشكلة البحث:

مفهوم العلة عند الحاكم، ونفيها في أحاديث كتابه:

س١: ما مقصود الحاكم بإثبات العلة ونفيها؟

س٢: هل العلل التي نفاها قادحة أم غير قادحة؟ وهل هي ظاهرة أم خفية؟ وهل هي في الإسناد أم المتن؟

س٣: هل سبقه أحد من النقاد بنفي هذه العلل أو إثباتها؟ وهل تبعه أحد في نفي عللها أم أنَّه انتقد في ذلك؟

منهج البحث:

اتَّبعتُ في أحاديث الدراسة عِدَّةِ مناهج: المنهج الاستقرائي، ثم المنهج التحليلي، ثم المنهج النقدي.

أهم نتائج البحث:

١. بلغ عدد الأحاديث التي نفى الحاكم علتها في كتاب الإيمان خمسة وعشرون حديثًا، وما ثبت علته منها بحسب اجتهادي إنَّما هو ثمانية أحاديث.
٢. تنوعت أجناس العلل المدروسة، ما بين علل ظاهرة: كما في حديث رقم (٧) و (٨)، وعلل خفية: كما في الأحاديث (١) إلى (٦).
٣. ألفاظ الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ في نفي العلة في الأحاديث المدروسة تنوعت ما بين قوله: لا نعلم له علة، ولا نحفظ له علة، ولا أعرف له علة، وبهذا يظهر أنَّ الحاكم نفى علمه ومعرفته، فلا تثريب عليه ولا مؤاخذة.

الكلمات المفتاحية: أحاديث – الحاكم – المستدرك – علة.

Abstract

The Hadiths stated by Al-Hakim as flawless in his *Mustadrak, Kitab Al-Iman*, while it is blemish.

Dissertation problem:

The concept of Defectiveness *"illa"* by Al-Hakim, and negating it in the hadiths of his book:

What is Al-Hakim's intent in establishing and denying "*illa*"?

Are the Defectiveness negated by him serious or unserious, apparent or not, in the chain of narrators or in the text?

Has he been preceded by a critic denying or proving these defectivenesses?

Dissertation methodology:

In the study Hadiths, several approaches were followed: the inductive approach, the analytical one, and the critical one.

Major results:

1. The number of hadiths that Hakim denied their blemish in the Book of Faith was twenty-five, and what has been established to be defectiveness was eight, according to my interpretive judgement.

2. The types of studied defectivenesses varied, ranging from apparent ones: as in Hadith No. 7 and (8), and hidden defectivenesses: as in hadiths (1) to (6).

3. The terminology used by Al-Hakim in negating blemish in the studied hadiths varied from saying: "We do not know a blemish in it", "we do not memorize a blemish in it", and "I do not know a blemish in it"., Thus it appears that Al-Hakim denied his knowledge and memory, and in this way, he is excused, and he is not described as lenient for what he has not heard or received (May Allah Have Mercy on him).

Keywords: Hadiths; Al-Hakim, Al-Mustadrak; defectiveness "*illa*".

مُقَدِّمَة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فهذا بحث بعنوان: (الأحاديث التي نصَّ الحاكم في مُسْتدركه على أنَّه لا عِلَّةَ لها وهي مُعَلَّةٌ في كتاب الإيمان)، وقد شدني حين كنت أُطالع مستدرك أبي عبد الله الحاكم نفيه العلة عن بعض أحاديث كتابه، وهي إمَّا موضوعة(١)، أو منكرة، أو ضعيفة، وقد انتقد الذهبي الحاكم في أكثر من كتاب من كتبه، وتنوعت عباراته في اشتمال المستدرك على مناكير وعجائب؛ بل وفيه ما يشهد القلب ببطلانه ووضعه، وقد شان المستدرك بإخراجها فيه، وأخذ الذهبي يتعجب من صنيع أبي عبد الله الحاكم، فما هي بالأحاديث التي تخفى عليه، ولا هو ممن يجهل ذلك، ثم إنَّه إنْ عَلِمَ، فهذه خيانة عظيمة(٢).

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يبحث في جانب يُعَدُّ من أدقِّ وأجل وأغمض أنواع علوم الحديث، ألا وهو علم علل الحديث، وهو مع دقة منزعه، ووعورة مسلكه، غير أنَّه عاش له صيارفة ناقدين، وحفاظًا عارفين، وجهابذة عالمين، ميزوا الخطأ من الصواب، والثابت من المعلول. قال يزيد بن زُرَيع: "لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد"(٣).

---

(١) كنت قد أتيت على جميع الأحاديث التي نفى الحاكم العلة عنها، وظهر لي من خلال دراستي لها أنَّ عددًا منها مُعَل، ونظرًا لطول البحث، وعدم قبوله للنشر في غالب المجلات، عندها اقتصرت على كتاب الإيمان فقط، فمن الأحاديث التي ساقها الحاكم في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة وهو موضوع، ما ساقه بسنده من طريق: عَبْدُ اللهِّ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَسَّانَ، عَنْ شَرِيكٌ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِّ ﷺ «يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللهِّ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وقد نفى عنه العلة، وعلته: عبد الله بن عمرو بن حسان، فقد نسبه للوضع غير واحد من النقاد.

(٢) انظر: الذهبي، محمد بن أحمد، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ) ١٧: ١٦٢، و"تذكرة الحفاظ". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ) ٣: ١٦٤، و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية،١٤٣٠هـ) ٤: ١٧٠.

(٣) ابن حبان، محمد بن حبان البستي، "كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمد بن إنسان فرحات، (ط١، بيروت: دار اللؤلؤة، ١٤٣٩هـ) ١: ١٠٣.

وقد نسبه إلى التساهل في كتابه المستدرك، وكثرة الأوهام، وفي كونه واسع الخطو في شرط الصحيح، وفي تصحيحه لأحاديث ساقطة، غير واحد من الأئمة[١].

ولم أقصد الحط من قدر أبي عبد الله الحاكم، فقد اعتذر له بعض العلماء أنَّه صنفه في أواخر عمره، وأنَّ المنيةَ أعجلته قبل أن ينقح كتابه، وذكر بعضهم أنَّه حصل له تغيُّر وغَفْلة في آخر عمره[٢].

وقد أثنى على أبي عبد الله الحاكم، وأفاض في الثناء عليه غير واحد من الأئمة، وممن ذكره مثنيًا عليه: الخطيب البغدادي، فإنَّه قال: "كان من أهل الفضل، والعلم والمعرفة، والحفظ"[٣]. وقال الذهبي: "صنَّف وخرَّج، وجرَّح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه"[٤]. وقال ابن كثير: "وقد كان من أهل العلم والحفظ، والأمانة، والدِّيانة، والصيانة، والضبط، والثقة، والتحرز، والورع"[٥]. وقال السبكي: اتفق على إمامته، وجلالته، وعظم قدره، ورُحِلَ إليه من البلاد لسعة علمه وروايته، واتفاق العلماء على أنَّه من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم هذا الدين، وكان بعضهم يرجع إليه في السؤال عن الجرح

(١) انظر: النووي، يحيى بن شرف، "إرشاد طلاب الحقائق". تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، ١٤٠٨هـ) ١: ١٢٤، وابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث". تحقيق: نور الدين عتر، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٦هـ) ص ٨٩، وابن حجر، أحمد بن علي، "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ) ١: ٣١٧، والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن، "فتح المغيث". تحقيق: علي حسين علي، (ط١، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ) ١: ٥٤.

(٢) انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، "لسان الميزان"، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٢هـ) ٧:٢٥٦، والسخاوي "فتح المغيث" ١: ٥٤.

(٣) أحمد بن علي، "تاريخ بغداد" تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ). ٣: ٥٠٩.

(٤) "السير" ١٧: ١٦٥.

(٥) إسماعيل بن عمر، "البداية والنهاية". تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ) ١٥: ٥٦١.

والتعديل، وعلل الحديث، وصحيحه وسقيمه[1]. وقال الحافظ ابن حجر: "والحاكم أجل قدرًا، وأعظم خطرًا، وأكبر ذكرًا من أن يذكر في الضعفاء"[2].

ومع أنَّ الإمام الذهبي كان من أشدِّ من انتقد الحاكم في مستدركه، غير أنَّه شهد له بالإمامة، والتقدم، والحفظ في مواضع من كتبه، وكان فيما قال عنه: "ومن تأمل كلامه في تصانيفه، وتصرفه في أماليه، ونظره في طرق الحديث، أذعن بفضله، واعترف له بالمزية على من تقدمه، وإتعابه من بعده، وتعجيزه اللاحقين عن بلوغ شأوه، عاش حميدًا ولم يخلف في وقته مثله"[3].

مشكلة البحث:

مفهوم العلة عند الحاكم، ونفيها في أحاديث كتابه:

س١: ما مقصود الحاكم بإثبات العلة ونفيها؟

س٢: هل العلل التي نفاها قادحة أم غير قادحة؟

س٣: هل العلل التي أعلت بها أحاديث مجال الدراسة عللها ظاهرة أم خفية؟

س٤: هل العلل التي نفاها في الإسناد أو المتن؟

س٥: على ما استند الحاكم في نفي العلة، وإثباته لرواية صاحبي الصحيح لبعض الرجال وليس كذلك؟

س٦: هل سبقه أحد من النقاد بنفي هذه العلل أو إثباتها؟

س٧: هل تبعه أحد في نفي عللها أم أنَّه انتقد في ذلك، أو خولف على الأقل من المتأخرين من أئمة الحديث ونقاده؟

---

(١) عبد الوهاب بن تقي الدين، "طبقات الشافعية الكبرى". تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، (ط٢، مصر: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ) ٤: ١٥٥-١٥٧.

(٢) "لسان الميزان" ٧: ٢٥٦.

(٣) المصدر السابق، ٣: ١٦٥.

هدف البحث:

١- الإسهام في الذَّبِ عن سنة النبيِّ ﷺ ببيان معلولها من سالمها، وضعيفها من صحيحها.

٢- جمع الأحاديث التي نص الحاكم على أنَّه لا عِلَّةَ لها وهي مُعَلَّةٌ في كتاب الإيمان من المستدرك، وتخريجها، والحكم عليها.

٣- جمع أقوال النقاد حول الأحاديث التي ثبتت علتها.

الدراسات السابقة:

لم أقف - بحسب اجتهادي- على من أفرد هذا البحث؛ وذلك من خلال تتبعي لدليل الأبحاث المحكمة، وسؤال المختصين، وإنَّما وقفت على بعض الكتب والرسائل التي تناولت المستدرك إمَّا تحقيقًا، أو هو مما ليس لا علاقة بموضوع بحثي، فمن ذلك:

١- مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم لابن الملقن، وهو عبارة عن أطروحتين قدمتا لكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود لنيل درجة الماجستير، وقد قام بتحقيق الكتاب كلٌّ من: د. عبد الله بن حمد اللحيدان. و د. سعد بن عبد الله آل حَميِّد، نشر: دار العاصمة بالرياض.

وكان القدر المشترك بيني وبين د. اللحيدان في أحاديث الدراسة هو حديثان فقط، وهما: الحديث الأول، والسادس، وقد خالفت الدكتور في الحكم على الحديثين، وذلك بتضعيفهما.

٢- تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي، د. عزيز رشيد محمد الداييني، نشر: دار الكتب العلمية.

٣- تعليل الحديث عند الإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحين، د. محمد عبد الله أبو صعيليك، نشر: دار الفاروق بعمان الأردن.

٤- تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي، د. عبد الله بن مراد السلفي، نشر: دار الفضيلة بالرياض.

٥- الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الإمام الذهبي بالوضع، (الخلفاء الأربعة نموذجًا)، إيمان عروة، وهو عبارة عن مذكرة تخرُّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير.

٦- تنبيه الواهم على ما جاء في مستدرك الحاكم، إعداد رمضان أحمد علي محمد، نشر: مكتبة التوبة بالرياض.

٧- الإيضاح الجلي في نقد مقولة صححه الحاكم ووافقه الذهبي، د. خالد بن منصور الدريس، نشر: دار المحدث بالرياض.

منهج البحث:

اتَّبعتُ في أحاديث الدراسة عِدَّةِ مناهج:

١- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تتبع وجمع ما نصَّ الحاكم على نفي علته من أحاديث كتاب الإيمان من كتابه المستدرك.

٢- المنهج التحليلي: وذلك بالنظر من خلال التحقق من ثبوت العلة أو نفيها عن الأحاديث التي نفى علتها.

٣- المنهج النقدي: وذلك من خلال الفحص والتنقيد للأحاديث التي ثبتت علتها.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وسبعة مباحث جعلتها على أجناس العلة، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

فأمَّا المقدمة فذكرت فيها بعد الافتتاحية أهمية الموضوع، والسبب الباعث للكتابة فيه، وأنني لم أسبق إليه -فيما أعلم- وإشكاليته، وهدفه، والدراسات السابقة، والمنهج الذي سرت عليه، وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، وقد جعلت أحاديث الدراسة في سبعة مباحث بحسب أجناس العلة، وهي على الترتيب الآتي:

المبحث الأول: الإعلال بالاختلاف بين الوقف والرفع.

المبحث الثاني: الإعلال بالاختلاف بين الوصل والإرسال.

المبحث الثالث: الإعلال بالاختلاف بزيادة راوٍ أو نقصه.

المبحث الرابع: الإعلال باختلاف صحابي الحديث.

المبحث الخامس: الإعلال بإبدال راوٍ بآخر.

المبحث السادس: الإعلال بتغيير المعنى.

المبحث السابع: الإعلال بتفرد راوٍ ضعيف عن راوٍ مُكثر.

أمَّا عن المنهج الذي اتبعته في إعداد هذا البحث، فهو على النحو الآتي:

١- جمع الأحاديث التي نصَّ الحاكم على نفي علتها في كتابه (المستدرك)، من كتاب الإيمان، ثم أقوم بتخريجها، والحكم عليها حسب قواعد المحدثين، وقرائن الترجيح.

٢- أجمع طرق الحديث مراعيًا جانب المتابعات التامة فالقاصرة، مع الحرص على عدم الإكثار من مصادر تخريج طرق الحديث، إلا ما دعت الحاجة إليه من وجود فائدة إسنادية أو متنية في بقية المصادر.

٣- إن كان الراوي من رجال تقريب التهذيب، ففي الغالب أقتصر في بيان حاله على حكم الحافظ ابن حجرٍ عليه - وخاصة عند الاتفاق على التعديل أو التجريح - فإذا ظهر لي خلاف قول الحافظ، فإني أنقل من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يُبيِّن حاله، وإذا لم يكن من رجال التقريب، فإني أذكر من أقوال الأئمة ما يُبيِّن حاله جرحًا وتعديلاً.

٤- أنقل - ما أقف عليه - من أقوال أهل العلم بالعلل عند الاختيار أو ترجيح وجه على آخر، أو بيان حكم.

٥- أُبين ما يحتاج إلى بيان من كتب: غريب الحديث، أو كتب اللغة.

٦- أهملت إيراد الشواهد للأحاديث؛ لأنَّ الغرض من البحث كان منصبًا حول إثبات العلة في الطريق الذي أورده الحاكم، وقد نفى العلة عنه، ثم إنَّ الحاكم في بعض الأحاديث التي نفى علتها أتبع ذلك بقوله: ولهذا الحديث شاهد صحيح... [1]، وفي هذا دلالةٌ على

(١) انظر أرقم الأحاديث التالية في كتاب الإيمان: (١١، ٤٥، ١٤٥، ١٥٧، ٢٥٠)، "المستدرك على الصحيحين". تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ)

أَنَّه أراد نفي العلة عن الحديث بعينه، وإلا لذكر شاهده؛ ولأنَّ الوجه المعلل لا يبحث له عن شواهد، وفي حالة وجودها فإنَّها لا تنفعه.

٧- ذيَّلتُ مادة هذا البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

❁❁❁

المبحث الأول

الإعلال بالاختلاف بين الوقف والرفع

١- قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ الْفَقِيهُ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الأَشْعَثِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَشَيْبَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ.

وَأَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللهَّ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ صَالِحٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبَانٍ، قَالا: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ: «لا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ مُؤَامِرًا أَوْ قَالَ مُقَارِبًا[1] مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي الْوِلْدَانِ[2]، وَالْقَدَرِ»[3].

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلا نَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ[4].

وأخرجه الحاكم من طريق ابن حبان[5]، عن الحسن بن سفيان.

---

(١) قال ابن عبد البر: "أما الشك في هذه اللفظة مواتيا أو مقاربا فغير جائز أن يكون من ابن عباس، وإنما الشك من المحدث عنه، أو الناقل عن المحدث عنه، هكذا حكم كل ما تجده من مثل هذا الشك في الأحاديث المرفوعة وغيرها، إنما هو من الناقلين، فاعرف ذلك وقف عليه، وهذا قلما يكون إلا من ورع المحدث وتثبته". "التمهيد". تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، (ط١، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ) ١٨: ١٣٢.

(٢) قال ابن حبان البُستي: "الوِلدان: أراد به: أطفال المشركين". "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان". تحقيق شعيب الأرناؤوط، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ) ١٥: ١١٩، برقم: ٤٧٣٩.

(٣) قال ابن القيم: "والحديث ولو صحَّ إنما يدلُّ على ذمِّ من تكلَّم فيهم بغير علم، أو ضَرَب النصوص بعضَها ببعض، كما يفعله أهل الجدل والمُباحَثة الذين لا تحقيقَ عندهم، ولم يصلوا في العلم إلى غايته، بل هم في أطراف أذياله، وبلاءُ الأمة من هذا الضرب، وهم الغالب على الناس". "أحكام أهل الذِّمة". تحقيق: يوسف بن أحمد البكري - شاكر بن توفيق العاروري، (ط١، الدمام: رمادي للنشر، ١٤١٨هـ) ٢: ١٠٩٢.

(٤) "المستدرك على الصحيحين": ٢٦٩، كتاب الإيمان، برقم: ٩٣.

(٥) "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" ١٥: ١١٨، كتاب التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن، برقم: ٤٧٣٩.

وأخرجه يعقوب بن سفيان(١)، من طريق فهد بن عوف، والبزار(٢)، من طريق أبي عاصم النبيل.

ستتهم (سليمان، وشيبان، ويزيد، ومحمد بن أبان، وفهد بن عوف، وأبو عاصم)، عن جرير بن حازم، به بمثله مرفوعًا.

وأخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد، من طريق وكيع(٣)، والفريابي(٤)، عن أبي عثمان عبد الرحمن بن عمرو بن الحراني، وأخرجه الفريابي أيضًا(٥)، من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، ويزيد بن هارون، واللالكائي(٦)، والبيهقي(٧)، من طريق عاصم بن علي الواسطي، وابن عبد البر(٨)، من طريق يحيى بن آدم، وعلقه الدارقطني(٩)، عن وهب بن جرير.

سبعتهم (وكيع، وعبد الرحمن، وأبو أسامة، ويزيد، وعاصم، ويحيى، ووهب)، عن جرير بن حازم، به بنحوه موقوفًا؛ غير أنَّ وكيعًا قال في روايته: «قِوَامًا أَوْ مُقَارِبًا»، وقال حماد

(١) الفسوي، "مشيخة يعقوب بن سفيان". تحقيق: محمد بن عبد الله السريع، (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤٣١هـ) ص: ٥٢، برقم: ٣١.

(٢) أحمد بن عمرو، "مسند البزار". تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢١هـ) ١١: ٤٩، برقم: ٤٧٣٩، ووقع في كشف الأستار: «مُؤَاتِيًا».

(٣) "كتاب السنة"، (ط٤، رمادي للنشر، ١٤١٦هـ) ٢: ٤٠٠، برقم: ٨٧٠.

(٤) جعفر بن محمد، "كتاب القدر". تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، (ط١، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٨هـ) ص: ١٧٤، برقم: ٢٥٩.

(٥) المصدر السابق، برقم: ٢٦٠.

(٦) هبة الله بن الحسن، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة". تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، (ط٨، الرياض: الرياض: دار طيبة، ١٤٢٣هـ) ٤: ٦٩٧.

(٧) أحمد بن الحسين، "القضاء والقدر". تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، (ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ) ص:٢٩٢.

(٨) "التمهيد". ١٨: ١٣١.

(٩) المقدسي، محمد بن طاهر، "أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني". تحقيق: جابر بن عبد عبد الله السريع، (ط١، الرياض: دار التدمرية، ١٤٢٨هـ) ١: ٥٠٨، برقم: ٢٨٨٥.

ويزيد في روايتهما: « أَمَّا»، وقال عاصم في روايته: «مَا لَمْ يَنْظُرُوا فِي الْوِلْدَانِ وَالْقَدَرِ أَوْ حَتَّى يَنْظُرُوا فِي الْوِلْدَانِ وَالْقَدَرِ».

هذا الحديث مداره على جرير بن حازم، واختلف عنه في رفعه ووقفه على وجهين:

الوجه الأول: جرير بن حازم، عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

ورواه عنه على هذا الوجه: سليمان بن حرب الأزدي، الواشِحي، البصري، ثقة إمام حافظ، وشيبان بن فَرّوخ أبي شيبةَ الحَبَطي، الأُبُلِّيُّ، صدوق يهم، ومحمد بن أَبَان بن عمران الواسطي، الطحَّان، صدوق، والضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري، ثقة ثبت[1]، ويزيد بن صالح اليَشْكُري النيسابوري، أبو خالد الفَرَّاء. قال أبو حاتم: "مجهول"[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، وزيد بن عوف العامري، أبو ربيعة البصري، ولقبه ولقبه فهد. قال الذهبي: "تركوه"[4]، وذكره الحافظ في المطالب مقتصرًا على قول الفلاس: "متروك الحديث"[5].

الوجه الثاني: جرير بن حازم، عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا.

ورواه عنه على هذا الوجه: وكيع بن الجرَّاح بن مَليح الرُّؤَاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، وحماد بن أسامة القرشي، الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، ويزيد بن هارون بن زاذان السلمي، أبو خالد الواسطي، تقدم أنَّه: ثقة متقن، ووهب بن جرير بن حازم، أبو عبد الله الأزدي، البصري ثقة، وعاصم بن علي بن عاصم الواسطي، أبو الحسن

(١) ابن حجر، أحمد بن علي، "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عوامة، (ط٢، المدينة، بيروت: دار اليسر، ودار قرطبة، ١٤٣٠هـ) ص: ٢٨٤، ٣٠٣، ٣١٤، ٤٩٦.

(٢) الرازي، عبد الرحمن بن محمد، "الجرح والتعديل". (ط١، حيدر أباد بالهند، بيروت: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، العثمانية، مصورة دار الكتب العلمية، ١٢٧١هـ) ٩: ٢٧٢.

(٣) ٩: ٢٧٥.

(٤) محمد بن أحمد، "ديوان الضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمد سيد الأزهري، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٨هـ) ١: ٤٦٣.

(٥) أحمد بن علي، "المطالب العالية". تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٩هـ) ٩: ٤٩٤.

التيمي، صدوق ربما وهم، ويحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا، ثقة حافظ[1]، وعبد الرحمن بن عمرو عبد الرحمن البجلي، الحراني، أبو عثمان. قال أبو زرعة: "شيخ"[2]. قال الطبراني: "ثقة"[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

وعليه فيمكن أن ينظر إلى الاختلاف على جرير بن حازم من خلال أمرين:

الأول: إمَّا أنْ يقال بترجيح رواية الوقف على الرفع؛ لِعِدَّةِ قرائن:

الأولى: الحفظ والإتقان: فرواة الموقوف أوثق، وأثبت، وأحفظ، وأتقن من رواة المرفوع.

والثانية: رواية الراوي عن أهل بيته مقدمة على غيرهم: فوهب بن جرير أعلم بحديث أبيه من غيره؛ إذ هو أخص وأعلم به. قال علي بن المديني: "وعنده كتب أبيه"[5]، وقد أكثر عن عن أبيه جدًا؛ مما يدلُّ على أنَّ له اختصاصًا بأبيه؛ غير أنَّ روايته هنا عن أبيه معلقة كما أوردها الدارقطني، ولم أقف عليها مسندة.

والثالثة: ترجيح الأئمة: قال البزار: "قد رواه جماعة فوقفوه على ابن عباس"[6]، وأعلَّ البيهقي الطريق الذي ساقه المصنف فقال: "وليس بمحفوظ"[7]، ثمَّ ساق طريق أبي أسامة

(١) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٦١١، ٢١٤، ٦١٥، ٣٢١، ٦١٨.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٥: ٢٦٧.

(٣) سليمان بن أحمد، "المعجم الصغير". تحقيق: محمد شكور الحاج، (ط٢، عمَّان: الدار العثمانية، ١٤٣١هـ) ٢: ٢٨٤، برقم: ١١٣٤.

(٤) البستي، محمد بن حبان، "الثقات". (ط١، الهند: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٣٩٣هـ).٨: ٣٨٠.

(٥) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "مسند الفاروق". تحقيق: إمام بن علي بن إمام، (ط١، الفيوم: دار الفلاح، ١٤٣٠هـ) ١: ٣٦٠.

(٦) الهيثمي، علي بن أبي بكر، "كشف الأستار عن زوائد البزار". تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ) ٣: ٣٦.

(٧) "القضاء والقدر" ص: ٢٩٢.

الموقوف، وقال: "وهو الصحيح"(١). وقال ابن القيم: "وأمَّا حديث أبي رَجَاء العُطارِدي، عن ابن عباس؛ ففي رفعه نظر، والناس إنما رووه موقوفًا عليه، وهو الأشبه"(٢).

الثاني: أو يقال: إنَّ الحمل في هذا الاختلاف إنما هو من قِبَلِ جرير بن حازم، وهذا الذي يظهر، فإنَّ جريرًا وَهِمَ فيه فرفعه، وليس رفعه محفوظًا، وجرير مع كونه ثقة؛ غير أنَّ الإمام أحمد وصفه بـكثرة الغلط(٣)، وقال أيضًا: "في بعض حديثه شيء"(٤)، وقال البخاري: "هو صحيح الكتاب، إلا أنَّه ربما وَهِمَ في الشيء"(٥)، وقال ابن حبان: "وكان يخطئ؛ لأنَّ أكثر ما كان يحدث من حفظه"(٦)، ولا يمكن تعصيب الوهم والخطأ بمن دون جرير بن حازم؛ إذ هم ثقات في الجملة، وفيهم أثبات وحفاظ، والوهم إلى جرير بن حازم أقرب.

نقد قول الحاكم في نفي العلة:

وقول الحاكم: "حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلا نَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"؛ بل هو مُعَّل، وعلته: رفع موقوف، فجرير بن حازم وهِمَ فيه فرفعه، ورفعه ليس بمحفوظٍ.

❁❁❁

(١) المصدر السابق، ص: ٢٩٢.

(٢) "أحكام أهل الذِّمة" ٢: ٢٢٢.

(٣) ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١:٢٩٥.

(٤) ابن حنبل، أحمد بن محمد، "العلل ومعرفة الرجال" - رواية المَرْوَذِيِّ وغيره-. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (ط١، القاهرة، دار الإمام أحمد، ١٤٢٧هـ) ص: ٩٨.

(٥) الترمذي، محمد بن عيسى، "علل الترمذي الكبير". تحقيق: محمود محمد خليل وصبحي السامرائي، (ط١، عمَّان: الدار العثمانية، ١٤٢٨هـ) ص: ١٣٩.

(٦) ابن حبان، "الثقات" ٦:١٤٥.

المبحث الثاني

الإعلال بالاختلاف في الوصل والإرسال

٢- قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي. وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَدْرِي تُبَّعٌ أَلَعِينًا كَانَ أَمْ لا؟ وَمَا أَدْرِي ذَا الْقَرْنَيْنِ أَنَبِيًّا كَانَ أَمْ لا؟ وَمَا أَدْرِي الْحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لأَهْلِهَا أَمْ لا؟».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ[١].

وأخرجه أبو داود[٢] عن محمد بن المتوكل العسقلاني ومخلد بن خالد الشعيري، والبزار[٣] عن سلمة بن شبيب المسمعي وأحمد بن منصور الرمادي، والحاكم[٤]، من طريق إسحاق بن إبراهيم.

ثمانيتهم (أحمد بن حنبل، ومحمد بن رافع، ومحمد بن يحيى، والعسقلاني، والشعيري، والمسمعي، والرمادي، وإسحاق)، عن عبد الرزاق الصنعاني، ولم يذكر العسقلاني والشعيري في روايتهما: ذو القرنين ولا الحدود، ولم يذكر المسمعي والرمادي في روايتهما: ذو القرنين، وزاد أربعتهم: «وَمَا أَدْرِي عُزَيْرٌ نَبِيًّا أَمْ لا؟».

وأخرجه الحاكم[٥] من طريق آدم بن أبي إياس.

كلاهما (معمر، وآدم)، عن ابن أبي ذئب، به بمثله.

---

(١) الحاكم، "المستدرك" ١: ٢٧٥، كتاب الإيمان، برقم: ١٠٤.

(٢) سليمان بن الأشعث. "كتاب السنن". تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ) ٧: ٦٤، كتاب السنة، باب في التخيير بين الأنبياء عليهم السلام، برقم: ٤٦٧٤.

(٣) أحمد بن عمرو، "مسند البزار" - المنشور باسم البحر الزخار-. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ) ١٥: ١٦٦، برقم: ٨٥١٩.

(٤) "المستدرك" ٣: ١٨١، كتاب البيوع، برقم: ٢٢٠٧.

(٥) المصدر السابق، ٤: ٣٩١، كتاب التفسير، برقم: ٣٧٢٧.

وأخرجه البزار[1] من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

كلاهما (ابن أبي ذئب، وعبد الله)، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

وأخرجه البخاري في الكبير[2] من طريق هشام بن يوسف، عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، مرسلاً.

هذا الحديث يرويه معمر بن راشد، واختلف عنه في وصله وإرساله على وجهين:

الوجه الأول: معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ، موصولاً.

ورواه عنه على هذا الوجه: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع[3].

وتابع معمر على هذا الوجه: آدم بن أبي إياس: عبد الرحمن العَسْقَلاني، أصله خراساني، يكنى أبا الحسن، ثقة عابد[4].

وهذه المتابعة لا يُعتدُّ بها؛ إذ إنَّ الحمل فيها على أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن القاضي، الهمذاني. قال الدارقطني: "رأيت في كتبه تخاليط"[5]. وقال القاسم بن أبي صالح: "يكذب"[6]، وروايته عن إبراهيم بن دَيْزِل متكلمٌ فيها، فقد أنكر عليه غير واحد روايته عن ابن دَيْزِل. قال صالح بن أحمد الهمذاني الحافظ - وهو بلديه -: "ادعى الرواية عن إبراهيم بن دَيْزِل، فذهب علمه"[7]. وقال الذهبي:"عبد الرحمن متهم في لقاء ابن ديزيل"[8]، وهو هنا يروي عن ابن دَيْزِل.

---

(١) "مسند البزار" ١٥: ١٧٦، برقم: ٨٥٤١.

(٢) محمد بن إسماعيل، "التاريخ الكبير". تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، (ط١، الرياض: المتميز، ١٤٤٠هـ) ١: ٤٥٦.

(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٣٨٧.

(٤) المصدر السابق، ص: ١٢٤.

(٥) ابن حجر، "لسان الميزان" ٩٦:٥.

(٦) الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٢: ٤٩٣.

(٧) ابن حجر، "لسان الميزان" ٥: ٩٦.

(٨) محمد بن أحمد، "المهذب في اختصار السنن الكبير". تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، (ط١، الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤٢٢هـ) ٧: ٣٤٧٦، برقم: ١٣٧١٦.

الوجه الثاني: معمر، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ورواه عنه على هذا الوجه: هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمن القاضي، ثقة[1].

والذي يظهر – والله أعلم – أنَّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن معمر هو المرسل؛ لِعِدَّة قرائن:

الأولى: أنَّ هشام بن يوسف صاحب كتاب: فقد سئل أبو زرعة الرازي عن هشام بن يوسف، ومحمد بن ثور، وعبد الرزاق، فقال: "كان هشام أصحهم كتابًا من اليمانيين"[2]. وقال الدارقطني: "يخطئُ – يعني عبد الرزاق– عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب"[3]. وقول الدارقطني هذا محمول على بعض الأحاديث التي حدث بها عبد الرزاق من حفظه لا من كتابه، فلعلَّ هذا منها، فإنَّ عبد الرزاق متثبت في معمر، ومن أثبت أصحابه، ولا يُستغرب قليل خطأه في جنب كثير ما رواه عن معمر؛ إذ إنَّه من المكثرين في الرواية عنه، فقد قال: "كتبت عن معمر عشرة آلاف حديث"[4]، ومن كان حديثه بهذه الكثرة، فلا يستغرب أنْ تقع منه بعض الأخطاء، والخطأ لم يسلم منه كبار الحفاظ.

وقد قدَّم بعض النقاد هشام بن يوسف على عبد الرزاق. قال أبو زرعة حين سئل عن هشام بن يوسف، ومحمد بن ثور، وعبد الرزاق، فقال: "أكبرهم، وأحفظهم، وأتقن"[5]. وقال

(١) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٦٠٣.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٩: ٧٠.

(٣) ابن بكير، الحسين بن أحمد، "سؤالات أبي عبد الله بن بكير لأبي الحسن الدارقطني". تحقيق: علي حسن عبد الحميد، (ط١، عَمَّان: دار عمار، ١٤٠٨هـ) ص:٣٥، برقم: ٢٠.

(٤) الذهبي، "تذكرة الحفاظ" ١: ١٤٢.

(٥) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٩: ٧١.

الدارقطني: "أثبت أصحاب معمر: هشام بن يوسف، وابن المبارك"(١). وقال الذهبي: "من أقران عبد الرزاق؛ لكنَّه أجل وأتقن"(٢).

والثانية: ترجيح الأئمة: فقد رجَّحَ بعض النقاد الوجه المرسل، وممن وقفت عليه: الإمام البخاري حيث قال: "والأول أصح - يعني المرسل- ولا يثبت هذا عن النبيِّ ﷺ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: الحدود كفارة"(٣). وممن رجَّحَ المرسل أيضًا الحنائي(٤).

والثالثة: أنَّ الوجه الموصول مُعَارَضٌ بما هو أصحُّ منه، فقوله: «وَمَا أَدْرِي الْحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لأَهْلِهَا أَمْ لا»، مُعَارَضٌ بما ثبت أنَّ الحدود كفارة لأصحابها، ففي البخاري عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: «بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلاَ تَسْرِقُوا، وَلاَ تَزْنُوا - وَقَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ كُلَّهَا - فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِنْ

(١) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، "شرح علل الترمذي لابن رجب". تحقيق: نور الدين عتر، (ط١، الرياض: دار العطاء، ١٤٢١هـ) ٢: ٥١٦.

(٢) "سير أعلام النبلاء" ٩: ٥٨٠. أقول: وهذا ليس محل اتفاق بين النقاد - أعني تقديم هشام على عبد الرزاق- فمن النقاد من ذهب إلى تقديم عبد الرزاق على هشام بن يوسف في معمر، وممن ذهب إلى هذا القول: ابن معين كما في "التاريخ - رواية الدوري" ١: ١٤٠، برقم: ٥٣٨: "كان عبد الرزاق في حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف، وكان هشام بن يوسف أثبت من عبد الرزاق في حديث ابن جريج، وكان أقرأ لكتب ابن جريج من عبد الرزاق، وكان أعلم بحديث سفيان من عبد الرزاق"، وقدمه الإمام أحمد - في رواية - على سائر أصحاب معمر، فقد ساق عمر بن أحمد بن شاهين بإسناده إلى الإمام أحمد قال: "إذا اختلف أصحاب معمر في حديث معمر؛ فالحديث حديث عبد الرزاق". "تاريخ أسماء الثقات". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ) ص:٢٤٣، برقم: ١١٢٢، وسئل أبو داود "أيما أثبت في معمر: هشام بن يوسف أو عبد الرزاق قال: عبد الرزاق". "إكمال تهذيب الكمال" ٨: ٢٦٨.

(٣) "التاريخ الكبير" ١:٤٥٦.

(٤) الحسين بن محمد، "الحنائيات". تحقيق: خالد رزق محمد جبر، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٨هـ) ١: ٢٥٥.

شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ»[1]. قال الشافعي: "لم أسمع في هذا الباب أنَّ الحدَّ كفارة أحسن من حديث عبادة"[2].

نقد قول الحاكم في نفي العلة:

وقول الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً"؛ بل هو مُعّل، وعلته: وصلُ مُرسل، فعبد الرزاق الصنعاني أخطأ فيه فوصله، والمحفوظ فيه أنَّه مرسل.

❁❁❁

(١) "صحيح البخاري". تحقيق: مصطفى ديب البُغا، (ط٤، دمشق: دار ابن كثير، واليمامة،١٤١٠هـ) ٦: ٢٤٩٠، كتاب الحدود، باب الحدود كفارة، برقم: ٦٤٠٢.

(٢) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط١، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ) ١: ٧٩.

المبحث الثالث

الإعلال بالاختلاف بزيادة راو أو نقصه

٣- قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ،(١) أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ يَوْمًا فَوَجَدَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ عِنْدَ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَبْكِي، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ يَا مُعَاذُ؟ قَالَ: يُبْكِينِي حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «الْيَسِيرُ مِنَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ، وَمَنْ عَادَى أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ بِالْمُحَارَبَةِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الأَبْرَارَ الأَتْقِيَاءَ الأَخْفِيَاءَ، الَّذِينَ إِنْ غَابُوا لَمْ يُفْتَقَدُوا، وَإِنْ حَضَرُوا لَمْ يُعْرَفُوا، قُلُوبُهُمْ مَصَابِيحُ الْهُدَى، يَخْرُجُونَ مِنْ كُلِّ غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ»(٢).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَمْ يُخَرِّجْ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَدِ احْتَجَّا جَمِيعًا بِزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الصَّحَابَةِ، وَاتَّفَقَا جَمِيعًا عَلَى الاحْتِجَاجِ بِحَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيِّ، وَهَذَا إِسْنَادٌ مِصْرِيٌّ صَحِيحٌ وَلا نَحْفَظُ لَهُ عِلَّةً(٣).

وأخرجه الطحاوي(٤)، عن الربيع بن سليمان، عن عبد الله بن وهب، والطبراني،(٥) من طريق عبد الله بن صالح المصري.

كلاهما (ابن وهب، وعبد الله بن صالح)، عن الليث بن سعد به بنحوه.

---

(١) هو أسلم العدوي، مولى عمر، ثقة مخضرم، "تقريب التهذيب" ص ١٤٤.

(٢) هي التي لا يهتدى للخروج منها. المبارك بن محمد ابن الأثير، "النهاية في غريب الحديث". تحقيق: خليل مأمون شيحا، (ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٧هـ) ٢: ٢٨٤، مادة: غبر.

(٣) "المستدرك" ٢: ٢١٦، كتاب الإيمان، برقم: ٤.

(٤) أحمد بن محمد، "شرح مشكل الآثار". تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ) ٥: ٤٨، برقم: ١٧٩٩.

(٥) سليمان بن أحمد، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ) ٢٠: ١٥٤، برقم: ٣٢٢.

وأخرجه ابن ماجه[1]، عن حرملة بن يحيى، عن عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة، والطحاوي[2]، من طريق عيَّاش بن عباس الْقِتْبَانِيُّ.

كلاهما (ابن لهيعة، وعيَّاش)، عن عيسى بن عبد الرحمن الزُّرَقي، عن زيد بن أسلم، به بنحوه.

هذا الحديث يرويه عياش بن عباس القِتْبَاني، واختلف عنه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: عياش بن عباس، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن معاذ ﷺ عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: الليث بن سعد بن عبد الرحمن، الفهمي أبو الحارث المصري، وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور[3]، وقد رواه عن الليث كل من: عبد الله بن وهب، وعبد الله بن صالح المصري.

فأمَّا عبد الله بن وهب المصري، فاختلف عليه فيه:

- فرواه عنه على هذا الوجه: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المُرَاديُّ، أبو محمد المصري، الفقيه الحافظ، ثقة[4]؛ غير أنَّ بلديه مسلمة بن القاسم كان يَصِفَهُ بغفلة شديدة[5].
- وخالفه: حرملة بن يحيى التجيبي، فرواه عنه، عن عبد الله بن لهيعة، عن عيسى بن عبد الرحمن، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن معاذ بن جبل ﷺ عن النبيِّ ﷺ.

وحرملة بن يحيى بن حرملة، أبو حفص التُّجيبي، المصري، تلميذ الشافعي، صدوق[6].

والذي يظهر أنَّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن عبد الله بن وهب هو الثاني؛ لِعِدَّةِ قرائن:

---

(١) "السنن" ١٢٦:٥، أبواب الفتن، باب من ترجى له السلامة من الفتن، برقم: ٣٩٨٩.

(٢) "شرح مشكل الآثار" ٥: ٤٨، برقم: ١٧٩٨.

(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٤٩٥

(٤) الذهبي، محمد بن أحمد، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب (ط٢، جدة، المدينة، دار المنهاج ودار اليسر، ١٤٣٠هـ) ٢: ٣٩٤، وابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٢٤٢.

(٥) مغلطاي، "إكمال تهذيب الكمال" ٣٣٩:٤.

(٦) الذهبي، "الكاشف" ٢: ٢٥٣ وابن حجر، "تقريب التهذيب" ص ١٩٣.

الأولى: المعرفة بحديث الشيخ: فحرملة بن يحيى وإنْ كان صدوقًا غير أنَّه مقدمٌ على غيره من أصحاب ابن وهب، فقد كان أعلم الناس بابن وهب، نصَّ على ذلك غير واحد من النقاد؛ كابن معين،(١)، والعقيلي،(٢)، وابن خلفون.(٣).

والثانية: الاختصاص: فحرملة بن يحيى راوية ابن وهب، وقد وصفه بلديه سعيد بن يونس المصري بأنَّه أروى الناس عن ابن وهب. فقال: "كان أملى الناس بما حدث ابن وهب"،(٤)، كما وصفه بلديه الآخر أحمد بن صالح المصري بأنَّ عنده عن ابن وهب ما ليس عند عند غيره، وأنَّه قد أحاط بحديث ابن وهب كُلِّهِ،(٥)، فحديث ابن وهب على كثرته، كله عند حرملة.

وأمَّا عبد الله بن صالح المصري:

فهو ابن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثَبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة،(٦)، ورواية عبد الله بن صالح المصري هذه منكرة؛ لعلتين:

الأول: أنَّ عبد الله بن صالح - كاتب الليث- قد خالف الثقة الحافظ عبد الله بن وهب، فأسقط في روايته: عيسى بن عبد الرحمن الزُّرَقي، وقد قال أبو يعلى الخليلي: "لم يتفقوا عليه؛

(١) الدوري، العباس بن محمد، "تاريخ ابن معين". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ) ٢: ٣٠٩.

(٢) محمد بن عمرو، "كتاب الضعفاء". تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٧هـ) ٢: ٣٠٣.

(٣) المصدر السابق ٤: ٣٤.

(٤) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ)٢: ٨٦.

(٥) ابن عدي، "الكامل" ٤: ٢٣١.

(٦) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص ٣٤٢.

لأحاديث رواها يخالف فيها"[1]، وهو موصوف بكثرة الغلط والغفلة كما تقدم. قال ابن عدي: "هو عندي مستقيم الحديث؛ إلا أنَّه يقع في حديثه في أسانيده، ومتونه غلطٌ"[2].

الثانية: أنَّ روايته عن الليث خاصة مُتَكَلَّمٌ فيها، فقد وصفه بلديه ابن يونس المصري، بأنَّه روى عن الليث مناكير[3]، فلعلَّ هذا منها.

الوجه الثاني: عياش بن عباس، عن عيسى بن عبد الرحمن، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن معاذ ﷺ عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: نافع بن يزيد الكَلاَعي، أبو يزيد المصري، متفق على توثيقه. قال بلديه ابن يونس المصري- فيما نقله ابن حجر عنه -: "وكان ثبتًا في الحديث لا يختلف فيه"[4]، ووثقه: الذهبي[5]، والحافظ ابن حجر[6].

والذي يظهر أنَّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن عياش بن عباس القِتْبَاني هو الثاني، لعدة قرائن:

الأولى: الحفظ والإتقان: فراوي الوجه الثاني من الثقة والتثبت بمكان، وراوي الوجه الأول وهو الليث بن سعد وإن كان ثقة ثبتًا غير أنَّ الحمل على من دونه كما تقدم آنفًا.

والثانية: المتابعة القاصرة: فعياش بن عباس متابع على رواية هذا الوجه، تابعه عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، قال الحافظ ابن حجر: "صدوق خلّط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيءٍ مقرون"[7]، والذي روى عنه هنا ابن وهب.

---

(١) مغلطاي، "إكمال تهذيب الكمال" ٧: ٤٠٥.

(٢) "الكامل في ضعفاء الرجال" ٦: ٥٦٤.

(٣) مغلطاي، "إكمال تهذيب الكمال" ٤٠٥:٧، وابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢: ٣٥٦.

(٤) ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٤: ٢١٠.

(٥) "الكاشف" ٣٨٤:٤.

(٦) "تقريب التهذيب" ص ٥٨٨.

(٧) المصدر السابق، ص:٣٥٣.

وهو من وجهه المحفوظ إسناده ضعيف جدًا؛ لأجل عيسى بن عبد الرحمن الأنصاري، أبو عبادة الزُّرَقي. قال الذهبي: "واهٍ"(١). وقال الحافظ ابن حجر: "متروك"(٢).

نقد قول الحاكم في نفي العلة:

وقول الحاكم: "هذا إسناد مصري صحيح، ولا يحفظ له عِلَّة"؛ بل هو مُعّل، وعلته: نقص راوٍ من إسناده، والمحفوظ زيادته، فالربيع بن سليمان أسقط من إسناده: عيسى بن عبد الرحمن الزُّرَقي، وهو متروك الحديث.

وقوله أيضًا: واتفقا جميعًا على الاحتجاج بحديث الليث بن سعد، عن عياش بن عباس: ففيه نظر أيضًا، فإنَّهما لم يحتجا برواية الليث عن عياش، ولم يُخرجا شيئًا في صحيحهما من روايته عنه.

٤- قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَ بْنَ عَامِرٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الأَشْجَعِيَّ، يَقُولُ: نَزَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْزِلاً فَاسْتَيْقَظْتُ مِنَ اللَّيْلِ، فَإِذَا لا أَرَى فِي الْعَسْكَرِ شَيْئًا أَطْوَلَ مِنْ مُؤْخِرَةِ رَحْلِي، لَقَدْ لَصَقَ كُلُّ إِنْسَانٍ وَبَعِيرُهُ بِالأَرْضِ، فَقُمْتُ أَتَخَلَّلُ النَّاسَ حَتَّى دَفَعْتُ إِلَى مَضْجَعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا لَيْسَ فِيهِ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى الْفِرَاشِ، فَإِذَا هُوَ بَارِدٌ، فَخَرَجْتُ أَتَخَلَّلُ النَّاسَ أَقُولُ: إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ذُهِبَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى خَرَجْتُ مِنَ الْعَسْكَرِ كُلِّهِ، فَنَظَرْتُ سَوَادًا فَرَمَيْتُ بِحَجَرٍ، فَمَضَيْتُ إِلَى السَّوَادِ، فَإِذَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَإِذَا بَيْنَ أَيْدِينَا صَوْتٌ كَدَوِيِّ الرَّحَى، أَوْ كَصَوْتِ الْقَصْبَاءِ حِينَ يُصِيبُهَا الرِّيحُ، فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: يَا قَوْمِ اثْبُتُوا حَتَّى تُصْبِحُوا أَوْ يَأْتِيَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ نَادَى «أَثَمَّ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَعَوْفُ بْنُ مَالِكٍ؟» فَقُلْنَا: إِيْ نَعَمْ، فَأَقْبَلَ إِلَيْنَا فَخَرَجْنَا نَمْشِي مَعَهُ، لا نَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ وَلا نُخْبِرُهُ بِشَيْءٍ، فَقَعَدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا

(١) "الكاشف" ٣: ٥٧٨.

(٢) "تقريب التهذيب" ص: ٤٦٨.

خَيَّرَنِي بِهِ رَبِّي اللَّيْلَةَ؟» فَقُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ خَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يُدْخِلَ نِصْفَ أُمَّتِي الْجَنَّةَ، وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَهْلِهَا قَالَ: «هِيَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَرُوَاتُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ عَلَى شَرْطِهِمَا جَمِيعًا، وَلَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ، وَلَيْسَ فِي سَائِرِ أَخْبَارِ الشَّفَاعَةِ: «وَهِيَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»[1].

وأخرجه ابن ماجه[2] من طريق صدقة بن خالد، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، به مختصرًا.

وأخرجه الطبراني[3]، من طريق جابر بن غانم، عن سليم بن عامر.

وأخرجه الطبراني[4]، من طريق أبي راشد الحُبْرَاني.

كلاهما (سليم، وأبو راشد)، عن معدي كرب بن عبد كلال، عن عوف بن مالك الأشجعي، به بنحوه؛ غير أنَّ جابر بن غانم جاء في روايته مختصرًا.

هذا الحديث يرويه سليم بن عامر، واختلف عته في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: سليم بن عامر، عن عوف بن مالك الأشجعي، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة الشامي، الدَّارَاني، ثقة[5].

الوجه الثاني: سليم بن عامر، عن معدي كرب، عن عوف بن مالك الأشجعي، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) الحاكم، "المستدرك" ١: ٢٣٤، كتاب الإيمان، برقم: ٣٦.

(٢) "السنن "٥: ٣٧٠، أبواب الزهد، باب ذكر الشفاعة، برقم: ٤٣١٧.

(٣) "المعجم الكبير" ١٨: ٥٧، برقم: ١٠٦.

(٤) المصدر السابق، ١٨: ٥٨، برقم: ١٠٧.

(٥) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص٣٨٥.

ورواه عنه على هذا الوجه: جابر بن غانم الحمصي، الخشني، ذكره البخاري، ولم يذكره بجرحٍ ولا تعديل(١). وقال أبو حاتم الرازي: "شيخ"(٢)، وذكره ابن حبان في ثقاته(٣).

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن سليم بن عامر هو الثاني؛ لِعِدَّةِ قرائن:

الأولى: زيادة رجل في الإسناد دالة على حفظ من زاده؛ إذ سلوكه للطريق الوعرة يدل على حفظه، ورواية من أسقطه دالة على عدم ضبطه.

والثانية: اتفاق البلدان: فجابر بن غانم بلديّ سليم بن عامر، وبلدي الرَّجل أعرف وأعلم وأضبط لحديث شيخه من الغرباء.

والثالثة: المتابعة القاصرة: فسليم بن عامر متابع على الوجه الثاني، فقد تابعه: أبو راشد الحُبْرَاني الشامي، قيل اسمه أخضر، وقيل النعمان، وهو ثقة(٤).

والرابعة: ترجيح الأئمة: وممن وقف عليه: ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه وقد سأله عن هذا الحديث قال: "هذا خطأ؛ أخطأ فيه ابن جابر"(٥).

والخامسة: أنَّ الوجه الأول معلول بالانقطاع: فسليم بن عامر روى عن عوف بن مالك ولم يلقه، قال أبو حاتم الرازي: "لم يسمع سليم بن عامر من عوف بن مالك شيئًا، بينه وبين عوف نفسان"(٦)، وممن نفى لُقِيَّهُ: ابن أبي حاتم(٧).

وأمَّا عن تصريح سليم بن عامر بالسماع من عوف بن مالك، فإنَّ الشاميين عُرفوا بتصريحهم بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلاً بالسماع كما نصَّ على ذلك

(١) "التاريخ الكبير" ٢: ٧٢٠.

(٢) "الجرح والتعديل" ٢: ٥٠١.

(٣) "الثقات" ٦: ١٤٢.

(٤) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص ٦٦٥.

(٥) ابن أبي حاتم، "العلل" ٥: ٤٨٣، برقم: ٢١٢٧.

(٦) المصدر السابق، ٥: ٤٨٣.

(٧) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٤: ٢١١.

الإسماعيلي فيما نقله عنه ابن رجب[1]، وقد نقله ابن رجب عنه في خمسة مواضع، ونقل الناقد حكمًا لناقد قبله وسكوته عليه، الذي يظهر منه أنَّه يقول به ويعتمده، وإلا فما فائدة تكراره؟!

نقد قول الحاكم في نفي العلة:

وقول الحاكم: "وَلَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ"؛ بل هو مُعّل، وعلته: نقص راوٍ من إسناده، والمحفوظ زيادته، فعبد الرحمن بن يزيد بن جابر أخطأ فيه، فأسقط من إسناده: معدي كرب.

❁❁❁

(١) عبد الرحمن بن أحمد، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط١، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ) ٣: ٥٤، ٣: ٩٤، ٤: ٣٩٨، ٨: ٢٥٥، ٩: ٣٧.

المبحث الرابع

الإعلال باختلاف صحابي الحديث

٥- قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي، بِهَمَذَانَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

وَأَخْبَرَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ[١]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ[٢] يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَلا أُعَلِّمُكَ - أَوْ أَلا أَدُلُّكَ - عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ؟ تَقُولُ: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَسْلَمَ عَبْدِي وَاسْتَسْلَمَ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلا نَحْفَظُ لَهُ عِلَّةً، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَدِ احْتَجَّ مُسْلِمٌ بِيَحْيَى بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ[٣].

وأخرجه أحمد[٤]، عن محمد بن جعفر، وهاشم بن القاسم، وأخرجه الطيالسي[٥]، وعنه أحمد[٦]، والنسائي[٧]، من طريق حجاج بن محمد الأعور، والطبراني،[٨]، من طريق خلف بن الوليد، وأسد بن موسى، ومسلم بن إبراهيم.

ثمانيتهم (آدم، وغُنْدر، وهاشم، والطيالسي، وحجاج، وخلف، وأسد، ومسلم)، عن شعبة به بمثله، غير أنَّ سليمان قال في روايته: «لا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ»، ولم يذكر الحرف الأخير من الحديث.

---

(١) هو ابن خزيمة صاحب الصحيح.

(٢) الأودي، أبو عبد الله، ويقال أبو يحيى، مخضرم مشهور، ثقة، (ت٧٤هـ)، وقيل بعدها. "تقريب التهذيب" ص:٤٥٧.

(٣) "المستدرك" ١: ٢٤٨، كتاب الإيمان، برقم: ٥٤.

(٤) "المسند"١٣: ٣٤٥، برقم: ٧٩٦٦.

(٥) "المسند" ٤: ٢٣٤، برقم: ٢٦١٦.

(٦) "المسند" ١٤: ٣٦٣، برقم: ٨٧٥٣.

(٧) "السنن الكبرى"٩: ١٠، كتاب عمل اليوم والليلة ، ما لمن قال لا حول ولا قوة إلا بالله، برقم: ٩٧٥٧.

(٨) سليمان بن أحمد، "الدعاء". تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ) ص: ٤٦٧، برقم: ١٦٣٣.

وأخرجه أحمد(١)، من طريق زُهير بن معاوية، وأخرجه أيضًا(٢)، من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري، وإسحاق بن راهويه(٣)، عن النضر بن شُميل، والطبراني(٤)، من طريق هُشيم بن بشير.

أربعتهم (زُهير، وأبو عوانة، والنضر، وهُشيم)، عن أبي بلْج يحيى بن أبي سُليم، به بنحوه؛ غير أنَّ زُهيرًا وأبا عوانة قالا في روايتهما: «لا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ»، ولم يقل زهير: «مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ»، وزاد أبو عوانة في آخره: قَالَ: فَقُلْتُ لِعَمْرٍو: قَالَ أَبُو بَلْجٍ: قَالَ عَمْرٌو: قُلْتُ لأَبِي هُرَيْرَةَ: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ، فَقَالَ: "لا، إِنَّهَا فِي سُورَةِ الْكَهْفِ: ﴿وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللهُ لا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ﴾.

وأخرجه الترمذي(٥)، والنسائي(٦)، عن "غندر" محمد بن بشار، عن محمد بن جعفر، وأخرجه النسائي أيضًا(٧)، من طريق أبي النعمان الحكم بن عبد الله.

كلاهما (غُنْدَر، والحكم)، عن شعبة، عن أبي بَلْج، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو ﷺ، موقوفًا، ولفظ غُنْدَر: «مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ للهِ، وَسُبْحَانَ اللهِ كَثِيرًا، وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ، كُفِّرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ»، وقال الحكم في روايته: « مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كُفِّرَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

---

(١)"المسند"١٤: ٢٩٧، برقم: ٨٦٦٠.

(٢) المصدر السابق ١٤: ١٤٩، برقم: ٨٤٢٦.

(٣) "المسند" ١: ٢٨٠، برقم: ٢٥٢.

(٤) "الدعاء" ص: ٤٦٧، برقم: ١٦٣٤.

(٥) "الجامع" ٦: ٧٧، أبواب الدعوات، باب ما جاء في فضل التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد، برقم: ٣٧٦٥.

(٦) "السنن الكبرى" ٩: ٥٣، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ثواب من قالَ في دبر صلاة الغداة لا إله إلا الله، برقم: ٩٨٧٤.

٩٨٧٤.

(٧) المصدر السابق، برقم: ٩٨٧٣.

وأخرجه أحمد(١)، ومن طريقه الترمذي(٢)، عن عبد الله بن بكر السهمي، وأخرجه الترمذي(٣)، والنسائي(٤)، من طريق ابن أبي عدي.

كلاهما (عبد الله، وابن أبي عدي)، عن حاتم بن أبي صَغِيرَة.

وأخرجه ابن عساكر(٥)، من طريق شعيب بن صفوان.

كلاهما (حاتم، وشعيب)، عن أبي بَلْج، عن عمرو بن ميمون، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ: «مَا عَلَى الأَرْضِ أَحَدٌ يَقُولُ: لا إِلَهَ إِلا اللهُّ وَاللهُّ أَكْبَرُ وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهَّ، إِلا كُفِّرَتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ».

وأخرجه أبو داود الطيالسي(٦)، وأحمد(٧)، من طريق شعبة بن الحجاج، وحجاج بن محمد. محمد.

ثلاثتهم (الطيالسي، وشعبة، وحجاج)، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبيد، مولى أبي رهم، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، به بنحوه؛ غير أنَّ في رواية شعبة وحجاج: «لا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ»، وليس في روايتهم جميعًا: «مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ».

وأخرجه أحمد(٨)، ومن طريقه النسائي(٩)، عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن السائب بن بركة، عن عمرو بن ميمون، وابن ماجه(١)، وأحمد(٢)، من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى،

---

(١) "المسند" ١١: ١٥، برقم: ٦٤٧٩.

(٢) "الجامع"٦: ٧٦، أبواب الدعوات، باب ما جاء في فضل التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد، برقم: ٣٧٦٣.

(٣) المصدر السابق، برقم: ٣٧٦٤.

(٤) "السنن الكبرى" ٩: ٥٣، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ثواب من قالَ في دبر صلاة الغداة لا إله إلا الله، برقم: ٩٨٧٤. ٩٨٧٤.

(٥) علي بن الحسن، "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (ط١، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،١٤١٥هـ) ٨: ٣٦٦.

(٦) سليمان بن داود، "مسند أبي داود الطيالسي". تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، (ط١، مصر: دار هجر، ١٤١٩هـ) ٤: ٢٨٦، برقم: ٢٦٧٩.

(٧) "المسند" ١٦: ٩٠، برقم: ١٠٠٥٦.

(٨) المصدر السابق،٣٥: ٢٦٤، برقم: ٢١٣٣٦.

(٩) "السنن الكبرى" ٩: ١١، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما لمن قَالَ لا حول ولا قوة إلا بالله، برقم: ٩٧٥٨.

والبزار[٣]، من طريق طلق بن حبيب، وأحمد[٤]، عن بُشير بن كعب العدوي، وأحمد أيضًا[٥]، من طريق عبد الله بن الصامت، وأحمد أيضًا[٦]، من طريق عبد الرحمن بن غنم الأشعري.

ستتهم (عمرو، وابن أبي ليلى، وطلق، وبُشير، وعبد الله، وابن غنم)، عن أبي ذر ﷺ، به بنحوه؛ غير أنَّ عبد الله زاد في أوله: «أَمَرَنِي خَلِيلِي ﷺ بِسَبْعٍ: أَمَرَنِي بِحُبِّ الْمَسَاكِينِ، وَالدُّنُوِّ مِنْهُمْ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ دُونِي، وَلا أَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقِي، وَأَمَرَنِي أَنْ أَصِلَ الرَّحِمَ وَإِنْ أَدْبَرَتْ، وَأَمَرَنِي أَنْ لا أَسْأَلَ أَحَدًا شَيْئًا، وَأَمَرَنِي أَنْ أَقُولَ بِالْحَقِّ وَإِنْ كَانَ مُرًّا، وَأَمَرَنِي أَنْ لا أَخَافَ فِي اللهِ لَوْمَةَ لائِمٍ».

هذا الحديث يرويه عمرو بن ميمون، واختلف عنه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: أبو بلْج يحيى بن أبي سُليم، ويحيى هذا من الرواة الذين اختلفت أقوال النقاد فيهم، فقد وثقة جماعة منهم: ابن سعد[٧]، وابن معين مرة[٨]، والنسائي[٩]،

(١) "السنن" ٤: ٧٢٤، أبواب الأدب، باب ما جاء في لا حول ولا قوة إلا بالله، برقم: ٣٨٢٥.

(٢) "المسند" ٣٥: ٢٢٣، برقم: ٢١٢٩٨.

(٣) "المسند" ٩: ٤٢٥، برقم: ٤٠٣١.

(٤) "المسند"، ٣٥: ٢٧٩، برقم: ٢١٣٤٩.

(٥) المصدر السابق، ٣٥: ٣٢٧، برقم: ٢١٤١٥.

(٦) المصدر السابق، ٣٥: ٣١٤، برقم: ٢١٣٩٤.

(٧) محمد بن منيع، "الطبقات الكبير". تحقيق: علي محمد عمر، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ) ٧: ٣١١.

(٨) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٩:١٥٣، ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنَّه ضعفه. قال الحافظ ابن حجر في "بذل الماعون في فضل الطاعون". تحقيق: أحمد عصام الكاتب، (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١١هـ) ص: ١١٧: فإن ثبت ذلك، فقد يكون سئل عنه وعمن هو فوقه، فضعفه بالنسبة إليه، وهذه قاعدة جليلة فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه، نبه عليها أبو الوليد الباجي في كتابه رجال البخاري، ويحتمل أن يكون ابن معين ضعفه من قبل رأيه، فإنه منسوب إلى التشيع.

(٩) المزي، "تهذيب الكمال" ٨: ٢٦٦.

والدارقطني[1]. وقال آخرون لا بأس به، وممن قاله: أبو حاتم الرازي[2]، ويعقوب بن سفيان[3]. [3].

وفي مقابل هذا التوثيق تكلم فيه جماعة من النقاد: فضعفه ابن معين مرةً[4]، وقال البخاري: "فيه نظر"[5]. وقال ابن حبان: "كان ممن يخطئ... فأرى ألا يحتج بما انفرد من الرواية"[6]، وذكره الذهبي في الديوان[7]، وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"[8].

وخلاصة حاله: الذي يظهر -والله أعلم- أنَّه صدوق يخطئ، وعنده مناكير.

هذا فيما يتعلق بخلاصة حال أبي بلْج في الجملة؛ لكن يبقى أنَّ هناك أحاديث رواها، وهي مما أُنكرت عليه، ونصَّ النقاد أنَّ الحمل فيها عليه دون غيره. قال الإمام أحمد: "روى أبو بلج حديثًا منكرًا سدوا الأبواب"[9]، وذكر له ابن عدي أربعة أحاديث فيما أُنكر عليه، ثم قال: ولأبي بلْجٍ غير ما ذكرتُ[10]، وذكر له الذهبي في الميزان حديثين منكرين[11].

---

(١) البرقاني، أحمد بن محمد، "سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ) ص: ١٤٣.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"٩: ١٥٣.

(٣) الفسوي، "المعرفة والتاريخ". تحقيق: أكرم ضياء العمري، (ط٢، بيرت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ) ١٠٦:٣.

(٤) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"٤: ٤٩٩.

(٥) ابن عدي، عبد الله الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، (ط٣، الرياض: مكتبة مكتبة الرشد، ١٤٣٩هـ) ١٠: ٥٩٩.

(٦) "المجروحين"٢: ٥٤٩.

(٧) "ديوان الضعفاء والمتروكين" ٢: ٤٤٩، رقم الترجمة: ٤٩٨٠.

(٨) "تقريب التهذيب" ص ٦٥٥.

(٩) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، "الموضوعات". تحقيق: نور الدين بن شكري جيلار، (ط١، الرياض: أضواء السلف، السلف، ١٤١٨هـ) ٢: ١٣٥

(١٠) "الكامل في ضعفاء الرجال" ١٠: ٦٠١.

(١١) "ميزان الاعتدال" ٥: ١٢٤.

وقد اضطرب في إسناده ومتنه على وجوه متعددة:

فأمَّا اضطرابه في إسناده:

- فتارة يرويه: عن عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.
- وتارة يرويه: عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو ﷺ، موقوفًا.
- وتارة يرويه: عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

وأمَّا اضطرابه في متنه:

- فتارة يرويه باللفظ الذي أورده الحاكم.
- وتارة بلفظ: «مَا عَلَى الأَرْضِ رَجُلٌ يَقُولُ: لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ للهِ، وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ، إِلا كُفِّرَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ، وَلَوْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ».
- وتارة بلفظ: «مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، كُفِّرَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

ولا يمكن الحمل على من دون أبي بَلْج في هذه الأوجه؛ لأنَّه من رواية الثقات عنه.

الوجه الثاني: عمرو بن ميمون، عن أبي ذر الغفاري ﷺ، عن النبي ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: محمد بن السائِب بن بَرَكة، المكي، متفق على توثيقه[1].

والذي يظهر -والله أعلم- أنَّ المحفوظ والأشبه بالصواب عن عمرو هو الثاني؛ لِعِدَّةِ قرائن:

الأولى: الحفظ والإتقان: فراوي الوجه الثاني أحفظ وأثبت، فكيف والمخالف له بموصوف بالخطأ، وقد روى بعض الأحاديث المنكرة.

(١) المزي، "تهذيب الكمال" ٦: ٣١٧.

الثانية: ترجيح الأئمة: وممن وقفت عليه ممن رجحَّ الوجه الثاني: الإمام البخاري[1]، فذكر أنّه الأشبه؛ يعني أشبه بالصواب، وأبو حاتم الرازي[2]، فقد نصَّ على أنَّ حديث ابن عيينة عن محمد بن السائب، عن عمرو بن ميمون أصحُّ من حديث أبي بلج يحيى بن أبي سليم، عن عمرو بن ميمون

وأمَّا أبا زرعة فقال عن الوجه الأول، وهو طريق أبي هريرة ﷺ: "غامض". فقال ابن أبي حاتم: فأيُّهما أصح؟ قال: "في هذا نظر"[3].

وعبارة أبي زُرعة قد يُفهم منها أنَّ طريق أبي بلج يحيى بن أبي سُليم غير محفوظ؛ إذ وصفه بالغموض، وكيف لا يكون غامضًا ويحيى بن أبي سُليم قد اضطرب في: إسناده ومتنه، وخالف من هو أوثق منه، وغامض؛ يعني غير معروف. يقول الفيومي: "غامض: لا يعرف"[4]. ولما سئل عن أصح الوجهين قال: في هذا نظر؛ يعني وكأنَّه -والله أعلم- لا يرى صحة الوجهين، وأمَّا الإمام الدارقطني فإنَّه توقف، فقال بعد حكاية الخلاف على عمرو بن ميمون: "والله أعلم بالصواب"[5].

الثالثة: المتابعة القاصرة: فعمرو بن ميمون متابع على رواية الوجه المحفوظ، تابعه كل من: عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، وبُشَير بن كعب بن أُبَيّ الحِمْيريِّ، العدويُّ، وعبد الله بن الصامت الغِفاري، وطَلْق بن حبيب العَنَزي، وعبد الرحمن بن غنم، وجميعهم ثقات، عدا طَلْق فإنَّه صدوق[6].

نقد قول الحاكم في نفي العلة:

وقول الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلا نَحْفَظُ لَهُ عِلَّةٌ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَدِ احْتَجَّ مُسْلِمٌ بِيَحْيَى بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ"؛ بل هو مُعّل، وعلته: أنَّ يحيى بن أبي سُليم وهِمَ في تعيين صحابي

(١) "التاريخ الكبير" ١: ٣٦٨.

(٢) "العلل" ٥: ٣٠٤.

(٣) المصدر السابق ٣٠٤:٥_٣٠٥.

(٤) الفيومي، أحمد بن محمد، "المصباح المنير"، (ط١، بيروت: المكتبة العلمية، بدون تاريخ طباعة) ٢: ٤٥٣.

(٥) "العلل" ٦: ٢٥٥.

(٦) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٣٨١، ١٦٤، ٣٤٢، ٣١٨، على الترتيب.

الحديث، فجعله من مسند أبي هريرة ﷺ، والمحفوظ في الحديث أنَّه من مسند أبي ذر الغفاري ﷺ، وقد تابع الإمام الذهبي الإمام الحاكم في أنَّه لا علة له[1]، وقوله هذا معارض بقول كبار النقاد، وتقدم أنَّ الإمام مسلم لم يحتج بأبي بلج، ولم يُخرج له شيئًا في صحيحه.

والحديث من وجهه المحفوظ صحيح، وله شاهد من حديث أبي هريرة ﷺ:

أخرجه الترمذي[2]، من طريق مكحول بن أبي مسلم.

وأخرجه الطيالسي[3]، من طريق عُبيد مولى أبي رُهْم، وأحمد[4]، من طريق كُمَيل بن زياد، وأحمد أيضًا[5]، من طريق سعيد المقبري، وأخرجه أحمد[6]، من طريق عبيد بن أبي عبيد مولى أبي أبي رهم، وأخرجه أحمد أيضًا[7]، من طريق سعيد المقبري، والحاكم[8]، من طريق موسى بن طلحة

سبعتهم (مكحول، وعُبيد، وكُمَيل، والمقبري، وعبيد، وسعيد، وموسى)، عن أبي هريرة ﷺ، به بنحوه، وزاد مكحول حرفًا في آخره: قَالَ مَكْحُولٌ: فَمَنْ قَالَ: «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللهِ، وَلا مَنْجَى مِنَ اللهِ إِلا إِلَيْهِ: كَشَفَ عَنْهُ سَبْعِينَ بَابًا مِنَ الضُّرِّ أَدْنَاهُنَّ الفَقْرُ»، وزاد كُمَيل في أوله: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي نَخْلٍ لِبَعْضِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، هَلَكَ الْمُكْثِرُونَ، إِلا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ: حَثَا بِكَفَّيْهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ»، وزاد في آخره: ثُمَّ مَشَى سَاعَةً فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ النَّاسِ عَلَى الله، وَمَا حَقُّ الله عَلَى النَّاسِ؟». قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّ حَقَّ الله عَلَى النَّاسِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَحَقٌّ عَلَيْهِ أَنْ لا يُعَذِّبَهُمْ»، ولفظ المقبري، بنحو لفظ كُمَيل.

---

(١) الحاكم، "المستدرك على الصحيحين" ١: ٧١، برقم: ٥٤.

(٢) "الجامع الكبير" ٦: ١٩٢، أبواب الدعوات، باب ما جاء إن لله ملائكة سياحين في الأرض، برقم: ٣٩١٨.

(٣) "المسند" ٤: ٢٨٦، برقم: ٢٦٧٩.

(٤) "المسند"، ١٣: ٤٤٧، برقم: ٨٠٨٥.

(٥) المصدر السابق، ١٤: ١٣١، برقم: ٨٤٠٦.

(٦) المصدر السابق، ١٦: ٩٠، برقم: ١٠٠٥٦.

(٧) المصدر السابق،١٤: ١٣١، برقم: ٨٤٠٦.

(٨) "المستدرك" ٣: ٢٧، كتاب الدعاء، برقم: ١٨٧٤.

قال الحافظ ابن حجر: "سنده صحيح"[1].

❁❁❁

المبحث الخامس

الإعلال بإبدال راوٍ بآخر

٦- قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ[2]، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَلْجٍ.

وَأَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ السَّدُوسِيُّ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ وَهُوَ أَبُو بَلْجٍ - وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ- قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ، يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَجِدْ حَلاوَةَ[3] الإِيمَانِ، فَلْيُحِبَّ الْمَرْءَ لا يُحِبُّهُ إِلا للهِ».

هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يُخَرَّجْ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَدِ احْتَجَّا جَمِيعًا بِعَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِأَبِي بَلْجٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، لا نَحْفَظُ لَهُ عِلَّةً[4].

وأخرجه أبو داود الطيالسي[5]، وعنه أحمد[6].

وأخرجه علي بن الجعد[7]، وإسحاق بن راهويه[1]، عن النضر بن شميل، وأخرجه إسحاق أيضًا[2]، عن عبيد بن سعيد الأموي، وأحمد[3]، عن محمد بن جعفر، وهاشم بن

---

(١) أحمد بن علي، "فتح الباري بشرح صحيح البخاري". اعتنى به: نظر محمد الفاريابي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ) ١٥: ٢٢٤.

(٢) هو الطيالسي.

(٣) لفظ أبي داود الطيالسي: «طَعْمَ».

(٤) الحاكم، "المستدرك على الصحيحين" ١: ٢١٦، كتاب الإيمان، برقم: ٣.

(٥) "مسند أبي داود الطيالسي" ٤: ٢٣٥، برقم: ٢٦١٧.

(٦) "مسند أحمد بن حنبل" ١٦: ٤٣١، برقم: ١٠٧٣٨.

(٧) الجوهري، علي بن الجَعْد، "مسند ابن الجعد". تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط١، بيروت: مؤسسة نادر، ١٤١٠هـ) برقم: ١٧٠٨.

القاسم، ومحمد بن نصر[٤]، من طريق معاذ بن معاذ، والطحاوي[٥]، من طريق عبد الرحمن بن زياد، والحاكم[٦]، من طريق آدم بن أبي إياس.

عشرتهم (أبو داود، وعاصم، وابن الجعد، والنضر، وعبيد، وغُنْدَر، وهاشم، ومعاذ، وعبد الرحمن، وآدم)، عن شعبة، به بمثله؛ غير أنَّ النضر، وغُنْدَر قالا في روايتهما: «مَنْ أَحَبَّ»، بدلاً من قوله: «مَنْ سَرَّهُ».

وأخرجه البزار[٧]، من طريق يزيد بن هارون، عن شعبة، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن عمرو ابن ميمون، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

هَذا الحديث يرويه شعبة بن الحجاج، واختلف عنه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي بلْجٍ، عن عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه: أبو داود الطيالسي، وعلي بن الجعد، والنضر بن شُمَيْل، وعبيد بن سعيد، وغُنْدَر، ومعاذ بن معاذ، وهاشم بن القاسم، وآدم بن أبي إياس، وعبد الرحمن بن زياد.

الوجه الثاني: شعبة، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) "المسند"١: ٢٨١، برقم: ٢٥٣.

(٢) ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم، "مسند إسحاق بن راهويه". تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، (ط١، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ١٤١٢هـ) ١: ٣٦٠، برقم: ٣٦٦.

(٣) "المسند" ١٣: ٣٤٦، برقم: ٧٩٦٧.

(٤) المروزي، محمد بن نصر، "تعظيم قدر الصلاة". تحقيق: محمد بن سليمان الربيش، (ط١، الرياض، المنصورة، دار الهدي النبوي، ودار الفضيلة، ١٤٣٢هـ) ص: ٣٠٠، برقم: ٤٦٦.

(٥) "شرح مشكل الآثار" ٩: ٤٠٧، برقم: ٣٧٩٦.

(٦) "المستدرك" ٨: ٤٢٢، كتاب الإيمان، برقم: ٧٥٤١.

(٧) "المسند"، ١٧: ٨٠، برقم: ٩٦١٠.

ورواه عنه على هذا الوجه: يزيد بن هارون بن زَاذان السُّلمي، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن[1].

وكما هو ظاهر، فالمحفوظ عن شعبة هو الأول؛ لِعِدَّةِ قرائن:

الأولى: المعرفة بحديث الشيخ: فمحمد بن جعفر المعروف بغُنْدَر، ومعاذ بن معاذ، وأبو داود الطيالسي، من أثبت أصحاب شعبة، ومن المقدمين في حديثه عند الاختلاف[2].

والثانية: الاختصاص والملازمة: فَغُنْدَر اُختصَّ بطول ملازته لشعبة، وهو من أثبت الناس في حديثه. قال الإمام أحمد: سمعت غندر يقول: "لزمت شعبة عشرين سنة، لم أكتب فيها عن أحدٍ غيره"[3].

والثالثة: كثر العدد: فرواة الوجه الأول أكثر عددًا، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

رابعًا: تصريح يزيد بن هارون بالرجوع عن روايته هذه: فقد اعتذر يزيد بأنَّه سمعه في مجلس شعبة، وكان في آخر الناس، فشكَّ في شيخ شعبة، أهْوَ يحيى أم أشعث؛ لأنَّ كلاً منهما يقال له: ابن سُليم، فسماهُ أشعثَ وهمًا منه. قال يزيد: "لقد سمعته من شعبة ببغداد، وكنت في آخر الناس، وأنا أشك فيه منذ سمعته، فرجع يزيد عنه وقال: اكتبوه عن رجلٍ"[4].

---

(١) ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص: ٦٣٧.

(٢) انظر: ابن هانيء، إسحاق بن إبراهيم. "مسائل الإمام أحمد". تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠هـ) ص: ٤٧١، وأحمد بن عبد الله العجلي، "معرفة الثقات". تحقيق: عبد العليم البستوي، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ) ٢: ٢٣٥، وابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١: ٢٧١، وابن عدي "الكامل في ضعفاء الرجال" ٥: ٢٦٦.

(٣) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، "كتاب العلل"، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميّد، الحميّد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، (ط١، الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ) ٢: ١٣، برقم: ١٣٨٣، ومغلطاي بن قليج البكجري، "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد - وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ) ٦: ٢٦٥.

(٤) ابن حنبل عبد الله بن أحمد، "كتاب العلل" ١: ٥٢٧.

خامسًا: ترجيح الأئمة: فقد حكمَ غير واحد من النقاد بتخطئة رواية يزيد بن هارون، وأنَّه وهِمَ فيها، ولم يتابع عليها، وممن خَطَّأَهُ: الإمام أحمد بن حنبل(١)، والبزار(٢)، والدارقطني(٣).

وهو من وجهه المحفوظ فيه يحيى بن أبي سُليم، تقدمَّ في الحديث السابق أنَّه صدوق يهم، وعنده مناكير.

وقول الحاكم: "وَاحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِأَبِي بَلْجٍ": فيه نظر، فإنَّ مسلمًا لم يحتج بأبي بَلْج، ولم يُخرج له شيئًا في صحيحه.

نقد قول الحاكم في نفي العلة:

وأمَّا قول الحاكم: "وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، لا نَحْفَظُ لَهُ عِلَّةً"؛ بل هو مُعّل، والذي يمنع من نفي العلة عن الحديث عِدَّة أمور:

أولاً: أنَّ أبا بلج يحيى بن أبي سُليم قد تفرد به، ومثله لا يحتمل تفرده، وقد نصَّ ابن حبان على أنه لا يحتج بما انفرد به من الرواية كما تقدم عنه.

وثانيًا: أنَّ هذا الحديث عَدَّهَ ابن عدي من جملة الأحاديث التي أنكرها على أبي بلْج، وساق له من مفاريده أربعة أحاديث استنكرها عليه(٤)، ومن عادة ابن عدي أنَّه يذكر في ترجمة الراوي ما أُنكر عليه.

قال السبكي: "وذَكَرَ في كل ترجمة حديثًا فأكثر من غرائب ذلك الرجل ومناكيره"(٥).

وقال الحافظ ابن حجر: "ومن عادته فيه أنْ يخرج الأحاديث التي أُنكرت على الثقة، أو على غير الثقة"(٦). وقال المعلمي: "وابن عدي يذكر منكرات الراوي"(٧)، وساق له الذهبي من

(١) المصدر السابق ١: ٥٢٧، برقم: ١٢٣٧.

(٢) "المسند" ١٧: ٨٠، برقم: ٩٦١٠.

(٣) "العلل"٨: ٣٢٧.

(٤) "الكامل في ضعفاء الرجال" ١٠: ٦٠٠.

(٥) "طبقات الشافعية الكبرى" ٣: ٣١٦.

(٦) "هدي الساري" ٢: ١١٤٤.

(٧) في تعليقه على "الفوائد المجموعة" ص٤٥٩.

من مفاريده حديثين استنكرهما عليه، وقال: "ومن بلاياه: الفسوي في تاريخه - يعني ما ذكره الفسوي بإسناده - حدثنا بندار، عن أبي داود، عن شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو أنَّه قال: «ليأتين على جَهَنَّمَ زَمَانٌ تَخْفِقُ أَبْوَابُهَا، لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ»، وهذا منكر. قال ثابت البناني: سألت الحسن عن هذا فأنكره"[1].

وثالثًا: أنَّ أبا بلج لم يتفق النقاد على توثيقه؛ بل جرحه من جرحه، ومع وجود مثل هذا الجرح، وخاصة من الإمام البخاري وابن حبان - والذين عرفا باستقراء حال الرواة - يثبت القول بإثبات علته.

❁❁❁

(١) "ميزان الاعتدال" ٥: ١٢٤.

المبحث السادس

الإعلال بتغيير المعنى

٧- قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الأَسَدِيُّ بِهَمْذَانَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهَّ بْنَ سَلَمَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيُّ قَالَ: قَالَ يَهُودِيٌّ لِصَاحِبِهِ: اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ نَسْأَلُهُ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾[1]. فَقَالَ: لا تَقُولُوا لَهُ نَبِيٌّ، فَإِنَّهُ لَوْ سَمِعَكَ لَصَارَتْ لَهُ أَرْبَعَةَ أَعْيُنٍ[2]، قَالَ: فَسَأَلاهُ، فَقَالَ: «لا تُشْرِكُوا بِاللهَّ شَيْئًا، وَلا تَسْرِقُوا، وَلا تَزْنُوا، وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُّ إِلا بِالْحَقِّ، وَلا تَسْحَرُوا، وَلا تَأْكُلُوا الرِّبَا، وَلا تَمْشُوا بِبَرِيءٍ إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيَقْتُلَهُ، وَلا تَقْذِفُوا مُحْصَنَةً، وَأَنْتُمْ يَا يَهُودُ عَلَيْكُمْ خَاصَّةً أَلا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ»،

---

(١) الإسراء: رقم الآية: (١٠١).

(٢) قال الحسين بن عبد الله الطِّيبي، "هو كناية عن السرور المضاعف؛ لأنَّهم يكنون عن السرور بقرة العين". "الكاشف عن حقائق السنن". تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، (ط١، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ) ٢: ٥١٠: وقال الملا علي القاري: "لا تقل له نبي، فإنَّه يُسَرُّ بقولك نبي سرورًا يَمُدُّ الباصرة، فيزداد به نورًا على نور؛ كَذِي عينين أصبح يبصر بأربع، فإنَّ الفَرَحَ يُمِدُّ الباصرة كما أنَّ الهم والحزن يُخِلُّ بها، ولذا يقال لمن أحاطت به الهموم: أظلمت عليه الدنيا". "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح". بدون تحقيق (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٢هـ) ١: ١٢٩:

فَقَبَّلا يَدَهُ وَرِجْلَهُ، وَقَالا: نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُسْلِمَا؟» قَالا: إِنَّ دَاوُدَ عليه السلام دَعَا أَنْ لا يَزَالَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ نَبِيٌّ، وَإِنَّا نَخْشَى أَنْ يَقْتُلَنَا يَهُودُ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لا نَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ[1].

وأخرجه الإمام أحمد[2]، عن محمد بن جعفر، ويزيد بن هارون.

وأخرجه الترمذي[3]، عن أبي كُريب، والنسائي[4]، عن محمد بن العلاء، وابن ماجه،[5]، عن أبي بكر ابن أبي شيبة.

ثلاثتهم (أبو كريب، ومحمد، وابن أبي شيبة)، عن عبد الله بن إدريس، وقَرَنَ أبو كريب في حديثه بابن إدريس: حماد بن أسامة القرشي، وقَرَنَ ابن أبي شيبة به: غُندر، وحماد؛ غير أنَّ روايته جاءت مختصرة، ومقتصرة على تقبيل يد النبيِّ ﷺ، ورجليه.

وأخرجه الترمذي[6]، من طريق أبي داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، وأبو الوليد الطيالسي.

وأخرجه أحمد[7]، عن يحيى بن سعيد القطان.

تسعتهم (وهب، وآدم، وغُندر، ويزيد، وابن إدريس، وحماد، وأبو داود، وأبو الوليد، والقطان)، عن شعبة، به بنحوه؛ غير أنَّ القطان خالف الكل، وقال في روايته: «فَقَالا: نَشْهَدُ إِنَّكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ»، بدلاً من قوله: «وَقَالا: نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ»[1].

---

(١) "المستدرك" ١:٢٢٥، كتاب الإيمان، برقم: ٢٠.

(٢) "المسند"١٢:٣٠، برقم: ١٨٠٩٢.

(٣) "الجامع الكبير" ٥: ٣٦، أبواب الاستئذان والآدب، باب ما جاء في قُبْلة اليد والرِّجل، برقم: ٢٩٣١. وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

(٤) "السنن" ٧: ١١١، كتاب تحريم الدم، باب السحر، برقم: ٤٠٧٨.

(٥) "السنن" ٤: ٦٥٦، أبواب الأدب، باب الرجل يقبل يد الرجل، برقم: ٣٧٠٥.

(٦) "الجامع الكبير" ٥: ٣٦٥، أبواب تفسير القرآن، من سورة بني إسرائيل، برقم: ٣٤١١. وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

(٧) "المسند" ٣٠: ٢١، برقم: ١٨٠٩٦.

حديثٌ مُنكر؛ لأجل عبد الله بن سَلِمَة المرادي، فإنَّه لما كَبُرَ أُنْكِر من حديثه وعقله، وصار يخطئ، ويحدث بالمناكير.

قال عمرو بن مُرة: "كان عبد الله بن سَلِمَة قد كبر، فكان يحدثنا فتعرف وتنكر"(٢)، وعمرو بن مُرَّة هذا هو أكثر من روى عن عبد الله بن سَلِمة، وهو بلديه، وكان الإمام أحمد يضعف أمر عبد الله بن سَلِمَة(٣). وقال البخاري: "لا يتابع في حديثه"(٤)، وقال أبو حاتم الرازي والنسائي: "تعرف وتنكر"(٥)، وذكره العقيلي في الضعفاء(٦)، وذكر له هذا الحديث فيما أُنكر عليه، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: "يخطئُ"(٧). وقال أبو أحمد الحاكم: "حديثه ليس بالقائم"(٨)، وذكره الذهبي في الديوان(٩).

وفي مقابل هذه الأقوال وثقه: العجلي(١٠)، ويعقوب بن شيبة(١١). وقال ابن عدي: "أرجو أنَّه لا بأس به"(١٢). وقال الحافظ: "صدوق تغير حفظه"(١٣).

---

(١) قال عبد الله ابن الإمام أحمد: " سمعت أبي يقول: خالف يحيى بن سعيد غير واحد: فقالوا: «نشهد أنك نبي». قال أبي: ولو قالوا: نشهد أنك رسول الله، كانا قد أسلما، ولكن يحيى أخطأ فيه خطأ قبيحًا". "كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل". تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (ط٢، الرياض: دار القبس، ١٤٢٧هـ) ٣: ٨٤ وقال الطحاوي "شرح مشكل الآثار" ١: ٥٥، برقم: ٦٣: "هذا الحرف: «إنك رسول الله»، لم يقله أحدٌ في هذا الحديث من أصحاب شعبه إلا يحيى بن سعيد".

(٢) عبد الله بن أحمد، "كتاب العلل" ٢: ١٤٧.

(٣) مغلطاي، "إكمال تهذيب الكمال" ٧: ٣٨٦.

(٤) "التاريخ الكبير" ٦: ١٢٠، برقم: ٦٣٠١.

(٥) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٥: ٧٤، والنسائي، "الضعفاء والمتروكين" ص:٢١٩.

(٦) "الضعفاء" ٣: ٣٦٥.

(٧) "الثقات" ٥: ١٢.

(٨) ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢: ٣٤٨.

(٩) "ديوان الضعفاء والمتروكين" ١: ٥٨٩.

(١٠) "معرفة الثقات" ٢: ٣٢.

(١١) المزي، "تهذيب الكمال" ٤: ١٥٣.

(١٢) "الكامل" ٦: ٤٧٢.

(١٣) "تقريب التهذيب" ص: ٣٤٠.

وممن قال بنكارة الحديث:

الإمام النسائي؛ حيث قال: "هذا حديث منكر"[1]، واستنكره أيضًا الزيلعي فقال: "إنَّ هذه وصايا في التوراة ليس فيها حجج على فرعون وقومه؛ فأيُّ مناسبةٍ بين هذا، وبين إقامة البراهين على فرعون، وما جاء هذا إلا من عبد الله بن سلمة، فإنَّ في حفظه شيئًا، وتكلموا فيه وأنَّ له مناكير، ولعلَّ ذينك اليهوديين إنما سألا عن العشر كلمات، فاشتبه عليه بالتسع آيات، فوهم في ذلك"[2]؛ فهذا وجه النكارة. وقال ابن كثير -متعقبًا الترمذي- في قوله: حديث حسن صحيح، وفي رجاله من تُكُلِّمَ فيه[3].

نقد قول الحاكم في نفي العلة:

وقول الحاكم: "حَدِيثٌ صَحِيحٌ لا نَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ"؛ بل هو مُعّل، وعلته: أنَّ عبد الله بن سَلِمَة لما كَبُرَ أُنْكِر من حديثه وعقله، وصار يخطئ، ويأتي بما يُنكرُ عليه، ومن ذلك أنَّه اشتبه عليه بالتسع آيات، ودخل عليه حديث في حديث، فوهم في ذلك.

❁❁❁

(١) النسائي، "السنن الكبرى" ٣: ٤٤٩.

(٢) الزيلعي، محمد بن عبد الله، "تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف". اعتنى به: سلطان بن فهد الطبيشي، (ط١، الرياض: دار ابن خزيمة، ١٤١٤هـ) ٢: ٢٩٣، برقم: ٧٣١.

(٣) "البداية والنهاية" ٩: ٩٦.

المبحث السابع

الإعلال بتفرد الراوي مع ضعفه

٨- قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ الْفَقِيهُ، حَدَّثَنَا هِلالُ بْنُ العَلاءِ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: لَقَدْ غَشِينَا بُرْهَةٌ[١] مِنْ دَهْرِنَا وَإِنَّ أَحَدَنَا يُؤْتَى الإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَتَعَلَّمُ حَلالَهَا وَحَرَامَهَا، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ فِيهَا كَمَا تَعْلَمُونَ أَنْتُمُ الْقُرْآنَ، ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رِجَالاً يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْآنَ، فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، مَا يَدْرِي مَا آمِرُهُ وَلا زَاجِرُهُ، وَلا مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ، يَنْثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ[٢].

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلا أَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ[٣].

وأخرجه أيضًا الطحاوي[٤] من طريق علي بن معبد العبدي، والبيهقي[٥] من طريق عبيد بن جناد الرقي.

كلاهما (العلال، وعلي، وعبيد)، عن عبيد الله بن عمرو، به بمثله.

وإسناده ضعيف؛ لأجل القاسم بن عوف الشيباني الكوفي، فقد تفرد به، ومثله لا يحتمل تفرده عن مثل ابن عمر رضي الله عنه؛ إذ هو ليس من المقدمين من أصحابه، وهو مختلف فيه[٦]، فقد ضعفه شعبة بن الحجاج[٧]. وقال أبو حاتم الرازي: "مضطرب الحديث، ومحله عندي

---

(١) برهة من الزمان: بضم الباء وفتحها؛ أي: مُدَّةً طويلة من الزمان. محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحاح". تحقيق: يوسف الشيخ محمد، (ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ) ص٣٣، مادة: بره.

(٢) هو رديء التَّمر ويابسه. ابن الأثير، "النهاية في غريب الحديث" ١: ٥٧٧، مادة: دقل.

(٣) "المستدرك" ١: ٢٧٣، كتاب الإيمان، برقم: ١٠١.

(٤) "شرح مشكل الآثار" ٤: ٨٤، برقم: ١٤٥٣.

(٥) "السنن الكبير" ٣: ٤١٨، كتاب الصلاة، باب البيان أنه إنما قيل يؤمهم أقرؤهم، برقم: ٥٢٩٠.

(٦) الذهبي "ميزان الاعتدال" ٣: ٣٧٥.

(٧) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٧: ١١٤.

الصدق"[1]. وقال النسائي: "ضعيف الحديث"[2]، وذكره الذهبي في ديوانه[3]، مقتصرًا على قول قول أبي حاتم الرازي بأنَّه مضطرب الحديث، ونقل الناقد حكمًا لناقد قبله وسكوته عليه، الذي يظهر منه أنَّه يقول به ويعتمده.

وأمَّا ابن عدي فمشاه فقال: "وهو ممن يكتب حديثه"[4]، بعد أن ذكر له حديثًا منكرًا عُرِفَ به وخلص الحافظ ابن حجر إلى أنَّه: "صدوق يُغرب"[5].

وهو قليل الرواية جدًا عن ابن عمر ﷺ، فقد تتبعت مروياته عنه فلم أقف على غير هذا الحديث يرويه عنه ﷺ، فأين أصحاب ابن عمر ﷺ عن هذا الحديث على كثرتهم؛ كنافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبد الله، ومجاهد بن جبر المكي، وعبد الله بن دينار القرشي، وعطاء بن أبي رباح المكي، وزيد بن أسلم المدني، وعمرو بن دينار المكي وغيرهم، فلو كان ثابتًا لحدَّث به الثقات الأثبات من أصحاب عبد الله بن عمر ﷺ.

نقد قول الحاكم:

في قوله: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ"، محل نظر، فإنَّ زيد بن أبي أنيسة، والقاسم بن عوف الشيباني لم يخرج لهما البخاري، وإنَّما أخرجا لهما مسلم.

وقوله: "وَلا أَعْرِفُ لَهُ عِلَّةً"؛ بل هو مُعّل، وعلته: أنَّ القاسم بن عوف الشيباني صدوق يُغرب، وقد تفرد به، ومثله لا يحتمل تفرده، فكيف بتفرده عن مثل ابن عمر ﷺ مع كثرة أصحابه!

❁❁❁

(١) المصدر السابق، ٧: ١١٤.

(٢) ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٣: ٤١٦.

(٣) "ديوان الضعفاء والمتروكين" ٢: ٢٠٢.

(٤) "الكامل في ضعفاء الرجال" ٨: ٦١٤.

(٥) "تقريب التهذيب" ص: ٤٨١.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث، والذي أحمد الله ﷻ على أنْ أعان على إتمامه، وأسأله أن يرزقني فيه الإخلاص، والتوفيق والسداد، وقد ظهر لي من خلال دراسة الأحاديث النتائج الآتية:

١- بلغ عدد الأحاديث التي نفى الحاكم علتها في كتاب الإيمان خمسة وعشرين حديثًا، وما ثبت علته منها بحسب اجتهادي إنَّما هو ثمانية أحاديث؛ بما يُشكل ثلث العدد.

٢- تنوعت أجناس العلل المدروسة، ما بين علل ظاهرة: كما في حديث رقم (٧) و (٨)، وعلل خفية؛ كما في الأحاديث من (١) إلى (٦).

ومن جهة أخرى علل إسنادية: كما في الأحاديث من (١) إلى (٦) وأيضًا (٨)، وعلل متنيه: كما في حديث (٧).

٣- ألفاظ الحاكم ﵀ في نفي العلة في الأحاديث المدروسة تنوعت ما بين قوله: "لا نعلم له علة"، و"لا نحفظ له علة"، و"لا أعرف له علة"، وبهذا يظهر أنَّ الحاكم نفى علمه ومعرفته، فلا تثريب عليه ولا مؤاخذة، ورحم الله الحافظ العراقي إذ يقول وهو ملتمسًا العذر لأبي عبد الله الحاكم:" قد أُعِلّ بالاختلاف فيه على عمرو بن ميمون، ولا مؤاخذة على الحاكم فيه، فإنَّه نفى حفظه"[1].

٤- مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف كما قال الحافظ ابن حجر[2]، وعدم مراعاة هذا يوقع في نفي العلة عما هو معلول من الأحاديث المختلف على رواتها.

❁❁❁

(١) المناوي، عبد الرؤوف زين العابدين، "فيض القدير شرح الجامع الصغير" (ط١، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ) ٣: ١٠٨.

(٢) ابن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح" ٢: ٧١١.

المصادر والمراجع

١- ابن الأثير، المبارك بن محمد. "النهاية في غريب الحديث والأثر". تحقيق: خليل مأمون شيحا، (ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٧هـ).

٢- ابن الجعد، علي بن الجَعْد. "مسند ابن الجعد". تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط١، بيروت: مؤسسة نادر، ١٤١٠هـ).

٣- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "الموضوعات". تحقيق: نور الدين بن شكري جيلار، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٤١٨هـ).

٤- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. "معرفة أنواع علوم الحديث". تحقيق: نور الدين عتر، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٦هـ).

٥- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "أحكام أهل الذِّمة". تحقيق: يوسف بن أحمد البكري - شاكر بن توفيق العاروري، (ط١، الدمام: رمادي للنشر، ١٤١٨هـ).

٦- ابن بكير، الحسين بن أحمد. "سؤالات أبي عبد الله بن بكير لأبي الحسن الدارقطني". تحقيق: علي حسن عبد الحميد، (ط١، عَمَّان: دار عمار، ١٤٠٨هـ).

٧- ابن حبان، محمد بن حبان. "الثقات". (ط١، الهند: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٣٩٣هـ).

٨- ابن حبان، محمد بن حبان. "كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمد بن إنسان فرحات، (ط١، بيروت: دار اللؤلؤة، ١٤٣٩هـ).

٩- ابن حجر، أحمد بن علي. "المطالب العالية". تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٩هـ).

١٠- ابن حجر، أحمد بن علي. "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ).

١١- ابن حجر، أحمد بن علي. "بذل الماعون في فضل الطاعون". تحقيق: أحمد عصام الكاتب، (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١١هـ).

١٢- ابن حجر، أحمد بن علي. "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عوامة، (ط٢، المدينة، بيروت: دار اليسر، ودار قرطبة، ١٤٣٠هـ).

١٣- ابن حجر، أحمد بن علي. "تهذيب التهذيب". باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٢٩هـ).

١٤- ابن حجر، أحمد بن علي. "لسان الميزان"، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٢هـ).

١٥- ابن حجر، أحمد بن علي، "فتح الباري بشرح صحيح البخاري". اعتنى به: نظر محمد الفاريابي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ).

١٦- ابن حنبل، أحمد بن محمد. "مسند أحمد بن حنبل". تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

١٧- ابن حنبل، عبد الله بن أحمد. "كتاب السنة"، (ط٤، رمادي للنشر، ١٤١٦هـ).

١٨- ابن حنبل، عبد الله بن أحمد. "كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل". تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (ط٢، الرياض: دار القبس، ١٤٢٧هـ).

١٩- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم. "مسند إسحاق بن راهويه". تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، (ط١، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ١٤١٢هـ).

٢٠- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. "شرح علل الترمذي لابن رجب". تحقيق: نور الدين عتر، (ط١، الرياض: دار العطاء، ١٤٢١هـ).

٢١- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. "فتح الباري شرح صحيح البخاري". تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط١، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ).

٢٢- ابن سعد، محمد بن سعد. "الطبقات الكبير". تحقيق: علي محمد عمر، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ).

٢٣- ابن شاهين، عمر بن أحمد. "تاريخ أسماء الثقات". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ).

٢٤- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (ط١، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ).

٢٥- ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني. "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، (ط٣، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٩هـ).

٢٦- ابن عساكر، علي بن الحسن. "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي ، (ط١، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،١٤١٥هـ).

٢٧- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "البداية والنهاية". تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ).

٢٨- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "مسند الفاروق". تحقيق: إمام بن علي بن إمام، (ط١، الفيوم: دار الفلاح، ١٤٣٠هـ).

٢٩- ابن لبان، علاء الدين علي. "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان". تحقيق شعيب الأرناؤوط، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ).

٣٠- ابن ماجه، محمد بن يزيد. "سنن ابن ماجة". تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، (ط١، دمشق: دار الرسالة، ١٤٣٠هـ).

٣١- ابن هانئ، إسحاق بن إبراهيم. "مسائل الإمام أحمد". تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠هـ).

٣٢- أبو حاتم، عبد الرحمن بن محمد. "كتاب العلل"، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، (ط١، الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ).

٣٣- أبو داود، سليمان بن الأشعث. "سنن أبي داود". تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

٣٤- أبو داود، سليمان بن داود. "مسند أبي داود الطيالسي". تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، (ط١، القاهرة: دار هجر، ١٤١٩هـ).

٣٥- الإلكائي، هبة الله بن الحسن. "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة". تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، (ط٨، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٣هـ).

٣٦- البخاري، محمد بن إسماعيل. "التاريخ الكبير". تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، (ط١: الرياض: المتميز، ١٤٤٠هـ).

٣٧- البرقاني، أحمد بن محمد. "سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

٣٨- البزار، أحمد بن عمرو. "مسند البزار" - المنشور باسم البحر الزخار-. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ).

٣٩- البكجري، مغلطاي بن قليج. "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد - وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ).

٤٠- البيهقي، أحمد بن الحسين. "السنن الكبير"، تحقيق: إسلام منصور عبد الحميد، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ).

٤١- البيهقي، أحمد بن الحسين. "القضاء والقدر". تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، (ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ).

٤٢- الترمذي، محمد بن عيسى. "الجامع الكبير". تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، (ط١، دمشق: دار الرسالة، ١٤٣٠هـ).

٤٣- الترمذي، محمد بن عيسى. "علل الترمذي الكبير". تحقيق: محمود محمد خليل وصبحي السامرائي، (ط١، عمَّان: الدار العثمانية، ١٤٢٨هـ).

٤٤- الحاكم، محمد بن عبد الله. "المستدرك على الصحيحين". تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ).

٤٥- الحنائي، الحسين بن محمد. "الحنائيات". تحقيق: خالد رزق محمد جبر، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٨هـ).

٤٦- الخطيب، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).

٤٧- الدارقطني، علي بن عمر. "الضعفاء والمتروكون". تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ).

٤٨- الدارقطني، علي بن عمر. "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر". تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ٤٠٥هـ)، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ).

٤٩- الدوري، العباس بن محمد "تاريخ ابن معين". تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ).

٥٠- الذهبي، محمد بن أحمد. "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب (ط٢، جدة، المدينة، دار المنهاج ودار اليسر، ١٤٣٠هـ).

٥١- الذهبي، محمد بن أحمد. "المهذب في اختصار السنن الكبير". تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميِ، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، (ط١، الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤٢٢هـ).

٥٢- الذهبي، محمد بن أحمد. "تذكرة الحفاظ". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).

٥٣- الذهبي، محمد بن أحمد. "ديوان الضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمد سيد الأزهري، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٨هـ).

٥٤- الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

٥٥- الذهبي، محمد بن أحمد. "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

٥٦- الرازي، عبد الرحمن بن محمد. "الجرح والتعديل". (ط١، حيدر أباد بالهند، بيروت: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، مصورة دار الكتب العلمية، ١٢٧١هـ).

٥٧- الرازي، محمد بن أبي بكر. "مختار الصحاح". تحقيق: يوسف الشيخ محمد، (ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ).

٥٨- الزيلعي، محمد بن عبد الله. "تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف". اعتنى به: سلطان بن فهد الطبيشي، (ط١، الرياض: دار ابن خزيمة، ١٤١٤هـ).

٥٩- السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. "طبقات الشافعية الكبرى". تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، (ط٢، مصر: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ).

٦٠- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي". تحقيق: علي حسين علي، (ط١، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ).

٦١- الطبراني، سليمان بن أحمد. "الدعاء". تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ).

٦٢- الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الصغير". تحقيق: محمد شكور الحاج، (ط٢، عمَّان: الدار العثمانية، ١٤٣١هـ).

٦٣- الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ).

٦٤- الطحاوي، أحمد بن محمد. "شرح مشكل الآثار". تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ).

٦٥- الطِّيبي، الحسين بن عبد الله. "الكاشف عن حقائق السنن". تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، (ط١، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ).

٦٦- العجلي، أحمد بن عبد الله. "معرفة الثقات". تحقيق: عبد العليم البستوي، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ).

٦٧- الفريابي، جعفر بن محمد. "كتاب القدر". تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، (ط١، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٨هـ).

٦٨- الفسوي، يعقوب بن سفيان. "المعرفة والتاريخ". تحقيق: أكرم ضياء العمري، (ط٢، بيرت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ).

٦٩- الفسوي، يعقوب بن سفيان. "مشيخة يعقوب بن سفيان". تحقيق: محمد بن عبد الله السريع، (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤٣١هـ).

٧٠- الفيومي، أحمد بن محمد، "المصباح المنير"، (ط١، بيروت: المكتبة العلمية، بدون تاريخ طباعة).

٧١- القاري، علي الملا. "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح". بدون تحقيق (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٢هـ).

٧٢- محمد بن عمرو العقيلي، "كتاب الضعفاء". تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٧هـ).

٧٣- المروذي، أحمد بن محمد. "العلل ومعرفة الرجال". تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (ط١، القاهرة، دار الإمام أحمد، ١٤٢٧هـ).

٧٤- المروزي، محمد بن نصر. "تعظيم قدر الصلاة". تحقيق: محمد بن سليمان الربيش، (ط١، الرياض، المنصورة، دار الهدي النبوي، ودار الفضيلة، ١٤٣٢هـ).

٧٥- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ).

٧٦- المقدسي، محمد بن طاهر. "أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ". تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، (ط١، الرياض: دار التدمرية، ١٤٢٨هـ).

٧٧- المناوي، عبد الرؤوف زين العابدين، "فيض القدير شرح الجامع الصغير" (ط١، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ).

٧٨- النسائي، أحمد بن شعيب. "السنن الكبرى"، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

٧٩- النسائي، أحمد بن شعيب. "الضعفاء والمتروكين". تحقيق: وليد متولي محمد، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣١هـ).

٨٠- النسائي، أحمد بن شعيب. "المجتبى من السنن"، (ط٢، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ).

٨١- النووي، يحيى بن شرف. "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنة خير الخلائق". تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، ط١، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، ١٤٠٨هـ.

٨٢- الهيثمي، علي بن أبي بكر، "كشف الأستار عن زوائد البزار". تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ).

❁❁❁

Publication Rules

- All research papers must adhere to Sharia guidelines, educational policies, and regulations of the Kingdom of Saudi Arabia.
- Manuscripts submitted should represent original and novel works.
- Adherence to well established scientific methodology.
- If the research paper has been previously published elsewhere in any from, JSSIS does not bear any legal consequences for this.
- The research paper can be part of a book or derived from a thesis in which the author obtained a degree.
- Original manuscripts should not exceed 10,000 words in length. If exceeds it shall be treated as more than one research paper.
- Arabic and English abstracts should include the following: research topic, research problem, objectives, methodology, and the most important results.
- Research introduction should present title, research problem, questions, methodology, literature, main contribution, and plan.

Publication guidelines

- Authors should submit their works through the journal's email: almajallah@kku.edu.sa
- Font: Traditional Arabic.
- Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18).
- **The researcher must attach the following:**

- A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
- Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)

- **Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:**

- Citing the book title and author(s), including any publication information.
- Inserting footnotes at the bottom of each page, and footnotes numbers should be between brackets.
- Writing the Quranic verses in accordance to the Uthmani script followed by their reference, and can be downloaded from the following link: https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/
- The bibliography attached at the end of the research paper must be complete and not concise for each reference, and must be written in MLA style.

Review and Publication Process

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research papers when published will be subject to technical and chronological considerations.
3. The journal reserves the right to publish the research paper in the edition it deems suitable, or republish it in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies. Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board Email: almajallah@kku.edu.sa

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's' vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another scientific or periodical journal.

Publication Rules

- All research papers must adhere to Sharia guidelines, educational policies, and regulations of the Kingdom of Saudi Arabia.
- Manuscripts submitted should represent original and novel works.
- Adherence to well established scientific methodology.
- If the research paper has been previously published elsewhere in any from, JSSIS does not bear any legal consequences for this.
- The research paper can be part of a book or derived from a thesis in which the author obtained a degree.
- Original manuscripts should not exceed 10,000 words in length. If exceeds it shall be treated as more than one research paper.
- Arabic and English abstracts should include the following: research topic, research problem, objectives, methodology, and the most important results.
- Research introduction should present title, research problem, questions, methodology, literature, main contribution, and plan.

Publication guidelines

- Authors should submit their works through the journal's email: almajallah@kku.edu.sa
- Font: Traditional Arabic.
- Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18).
- **The researcher must attach the following:**

- A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
- Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)

- **Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:**

- Citing the book title and author(s), including any publication information.
- Inserting footnotes at the bottom of each page, and footnotes numbers should be between brackets.
- Writing the Quranic verses in accordance to the Uthmani script followed by their reference, and can be downloaded from the following link: https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/
- The bibliography attached at the end of the research paper must be complete and not concise for each reference, and must be written in MLA style.

Review and Publication Process

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research papers when published will be subject to technical and chronological considerations.
3. The journal reserves the right to publish the research paper in the edition it deems suitable, or republish it in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies. Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board Email: almajallah@kku.edu.sa

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's' vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another scientific or periodical journal.